جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

سياسة تنويع الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي

- دراسة حالة الجزائر من سنة 2009 إلى 2016 -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص :مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبين:

- سي بشير موسى
- ساهل محمد الأمين

الأستاذ المشرف:

- صافة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

السنـــة الجامعية : **2018/2017**

بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وتقدير

قال الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم "

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«من لا يشكر الناس لا يشكر الله » .

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا بالشكر العمل أتقدم إلا ان يسعني لا وعظيم

الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون،

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف صافا على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات والحث

على الاستمرار فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة

والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت عبر مختلف مراحل

الدراسة.

اهـــــداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة

أمي العزيزة حفظها الله

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه

أبي كان الله معه

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل طلبة ماستر2 دفعة 2017_2018

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي و لم ينسهم قلمي.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

ملخص :

نتناول هذه الدراسة تحليل و قياس أثر الصادر ات على النمو الاقتصادي في الجز ائر، نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الصادرات في الاقتصاد الوطني فهي تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيد للعملات الصعبة و تلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية و قاطرة للنمو الاقتصادي،و ذلك لمعرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة لدعم نموها الاقتصادي بالتركيز على الصادرات و النمو الاقتصادي، من خلال تحليل الواقع الراهن للاقتصاد الجزائري و التحديات التي يواجهها،و إبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر، و تبيان أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية في دفع معدلات النمو الاقتصادي و ذلك من خلال روابطه مع بقية القطاعات الأخرى و إبراز أهمية و سبل تنمية و تنويع الصادر ات و أثر ذلك على النمو الاقتصادي.

Cette étude porte sur l'analyse et la mesure de l'impact des exportations sur la croissance économique en Algérie, compte tenu de l'importance des exportations dans l'économie nationale, principale et presque unique source de devises fortes, moteur principal du développement et locomotive de la croissance économique Examiner l'importance du commerce extérieur du pays pour soutenir sa croissance économique en mettant l'accent sur les exportations et la croissance économique, en analysant la réalité actuelle de l'économie algérienne et et pour mettre en évidence les facteurs les plus importants affectant les taux de croissance économique atteints en Algérie, et pour montrer l'impact du secteur des hydrocarbures, la principale composante des exportations L'économie algérienne pousse les taux de croissance économique à travers ses liens avec les autres secteurs et souligne l'importance et les moyens de développer et de diversifier les exportations et l'impact sur la croissance économique.

مقدمـــة

مقدمة :

في الوقت المعاصر أضحى النمو الاقتصادي العامل الاساسي لتطوير التجارة بشكل والتجارة الخارجية بشكل خاص، فهناك فكرة أن النمو الاقتصادي أضحى كأساس في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، وعلى أساس التغييرات الإيجابية أو السلبية المسجلة في حياتنا اليومية ،يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة، غير أن تعمق النظر في المسألة يجعل المحلل يتساءل عن حقيقته، ما إذا كانت الحركية الاقتصادية – عندما تكون سريعة في مجملها –تؤدي فعلا إلى ضمان ازدهار فعلي ومستديم ،بحيث يستفيد منهما المستهلكون .

تعد التجارة بين الدول ولا تزال مصدر رفاه وتنمية المجتمع ،ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات معينة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية، وقد اختلفت هذه السياسات بين التحرير والحماية تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ،توازن ميزان مدفوعاتها، ووفقا لما يمر به النمو الاقتصادي العالمي، ففي فترات الانتعاش والنمو سادت سياسات اكثر انفتاحا، أما فترات الكساد والركود فتسود السياسات الحمائية الانغلاقية، وان حماية النمو والتوازن الدولي يمر حتما عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وإتباع سياسة تهدف إلى ترقية التعاون والتبادل الدولي.

من بين هذه الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تطور وتحسن كبير في معظم مؤشراتها الاقتصادية ،إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معرفة و معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها والوصول إلى معدلات عالية من النمو ،والوصول إلى تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة، وفي نفس السياق قامت منظمة التجارة العالمية بوضع أسس وقوانين وخطط وبرامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين مختلف أقطار دول العالم باختلافها بهدف إلغاء كل العقبات ،والقيود التي تعترض مسارها وتحد من حركة العوامل الإنتاجية ،كرأس المال و العمالة و حركة رؤوس الأموال و حركة السلع و البضائع ،وفي هذا المجال حاولت الجزائر في عدو سنوات مسعاها لتحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع الإنتاج ،و قد ظهر ذلك جليا

من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها ،كما قامت بإنشاء العديد من المؤسسات لتطوير هذا الانفتاح، والعديد من القوانين والتشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية وكذا النهوض ببعض القطاعات الحيوية التي من شأنها توفير موارد مالية ومسايرة التطورات في مختلف القطاعات من جهة والنهوض بالاقتصاد المحلي من جهة أخرى مما يجعل النمو عملة ذات وجهين.

اشكالية البحث :

من هذا المنطلق وبعد دراستنا لهذا الموضوع سوف نتطرق إلى العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر بصفة خاصة وعليه تظهر الاشكالية الرئيسية التالية :

الاشكالية الرئيسية :

- ما مدى تكييف السياسات التجارية بحركة النمو الاقتصادي وتنويع صادرات الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات .

من خلال الاشكالية الرئيسية تظهر الأسئلة الفرعية التالية :

1- مفهوم النمو الاقتصادي وما هي محدداته ؟

2- كيف يتم تأثير التجارة الخارجية (الصادرات) على النمو الاقتصادي؟

3- ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

4- هل هنالك علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر؟

5- ماهي السبل المنتهجة غي الاقتصاد الجزائري لتفعيل النمو الافتصادي عن طريق محدداته النمو الاقتصادي .

فرضيات البحث :

للاجابة على التساؤلات السابقة نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى :**سياسة تنويع الصادرات عامل مهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **الفرضية الثانية :**اعتماد الجزائر على البترول كمصدر وحيد لجلب العملة الصعبة .

- **الفرضية الثالثة :**تعتبر الجزائر من بين الدول التي بذلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع .

أسباب اختيار البحث :

- طبيعة الاقتصاد الجزائري اقتصاد ناشئ وكون صادراته تعتبر صادرات احادية تعتمد على عنصر واحد، وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة تنمية مختلف القطاعات الحيوية .
- كثرة الكلام والآراء حول موضوع ترقية الصادرات وكذا النهوض بالقطاع الاقتصادي .
- اعتبار موضوع النمو موضوع الساعة لما له أهمية في التطور ورقي الاقتصاد الوطني .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع هام وهو موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين وأهمية دراسة العلاقة التي تربط بين التجارة الخارجية عموما والصادرات بصفة خاصة بالنمو الاقتصادي مما يستدعي ضرورة فهمها ومعرفة مدى تأثيرها على زيادة رفاهية الأفراد، وكذا دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وهنا تلعب الجزائر تعتمد على التصدير الاحادي اي الاعتماد على قطاع المحروقات لذا وجب وضع إستراتيجيات تنموية للرفع من القطاع التصديري وتنويعه بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك .

أهداف البحث :

- ابراز المتطلبات الحقيقية للاقتصاد الجزائري المرتبطة بالنمو الاقتصادي .
- محاولة بناء أساس لحل المشكلات في الاقتصاد الوطني.
- قلة الموضوعات التي تستهدف مجال التجارة الخارجية بالتحليل.

حدود الدراسة :

من خلال العمل العمل المنجز تم تحديد ايطار زماني ومكاني للبحث حيث أن اختيار الايطار المكاني للمذكرة قد سلط الضوء على دراسة حالة الجزائر بينما الايطار الزماني فقد تقيدنا بالفترة ما بين 2009\2016 .

المنهج المتبع في الدراسة:

لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية سيتم الاعتماد على منهجين:

-المنهج الوصفي والذي يتناسب مع الدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية ،بالإضافة إلى المنهج التاريخي والذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية و السياسة التجارية الخارجية للجزائر عبر الفترات المتعاقبة.

-المنهج التحليلي بالنسبة للدراسة النظرية، والتي تناولت العلاقة بين كل من الصادرات والواردات و الناتج الوطني الإجمالي.

الدراسات السابقة :

- صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية(2006)،وتهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة(1981-2002) وقد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية ،وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة ،أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة

- عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 حيث قام الباحث من خلال هذا الموضوع تم تسليط الضوء غلى الناتج الوطني ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، وتم التطرق خلال لدراسة الناتج الوطني الجزائري، وإسقاط هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري حيث تم التوصل من خلال البحث الى أن هنالك علاقة تربط بين الناتج الوطني والنمو الاقتصادي بحكم جميع المؤشرات البارزة من خلال موضوع الدراسة .

تقسيمات البحث :

من خلال اشكالية البحث تم تقسيم البحث الى جانبين :جانب نظري يلخص فيه جميع المفاهيم النظرية لكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية حيث تم اعطاء جميع المفاهيم، وتلخيص النظريات المتعلقة بها أما الجانب التطبيقي فقد عالج بعض مؤشرات النمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة ما بين 2009\2016 وإعطاء تحليل لكل واحد على حدا، حيث قمنا بتسليط الضوء على الموضوع وحاولنا قدر الامكان اعطاء ولو لمحة عن مدى تأثير سياسة تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الأول

النمو الإقتصادي من الجانب النظري

تمهيـــد :

نتناول في هذا الفصل دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يكتسبها فهو يسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذا زيادة الانتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الانسانية المختلفة وبالتالي فانه يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر الاقتصادي ويؤدي كذلك الى زيادة عائدات الدولة ويسهل لها تأدية مهامها ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال النتاج والدفاع، كما ان النمو يؤدي بالدولة الى اعادة توزيع الدخل على الافراد و ضمان بعض الخدمات الاجتماعية وذلك من خلال العمل على بناء استراتيجية مستقبلية لضمان استدامة ذلك النمو ،فقد عكفت النظريات الاقتصادية على دراسة وتحليل الية وأسباب تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب وتحسين مستويات معيشة افراد مجتمعاتها ،ولذلك فنحن نسعى في هذا الفصل لتسليط الضوء على المفاهيم والمحددات الاساسية للنمو الاقتصادي من خلال تفسيره في النظريات الاقتصادية التقليدية وعصر ادم سميث وصولا الى اهم ما جاء به الادب الاقتصادي في مجال النمو ونظرية النمو الداخلي.

المبحث الأول :مفاهيم حول النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية باختلاف المدارس الاقتصادية، وفيما يلي نذكر اهم تلك المفاهيم.

المطلب الأول :مفهوم النمو الاقتصادي .

يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي أما الاقتصادي" S.Kuznets " في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كـــما يلي " النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما ،بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي" ويعرفه " جون ريفوار" بـــ التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو ،بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية [1]:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي ،أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني .
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل ،أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،** مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 \2004 ، غير منشورة، ص37 .

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1]

ومن خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، وبهذا نعتبر الاقتصاد الوطني[2] في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية T_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة T_0

و نكتب : $Y_1 > Y_0$

T_0 : الناتج الحقيقي للفترة الزمنية Y_0

T_1 : الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية Y_1

و على ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل
- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد

وبهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من تلك السلع والخدمات كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة الحكومية فيه .

[2] - أوقارة عبد الحليم، **دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969-2002)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2005\2006، ص 43 .

[3]- كلاوس روزو، ترجمة عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990 ،ص 7.

أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه: " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ،وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها "[1].

المطلب الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي و في متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أ- الناتج الوطني:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم [2].

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب-الدخل الفردي :

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان- ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه.
كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار- أي دولار واحد - ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية [3].

---

[4] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية (ترجمة وتعريب : محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)**، المملكة العربية السعودية – الرياض – دار المريخ للنشر، 2006، ص 175 .

[2] عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 28/27 .

[3] عبد الحكيم سعيج، **مرجع سبق ذكره**، ص 28 .

المطلب الثالث :محددات النمو الاقتصادي .

تعد محددات النمو من بين أهم العناصر التي وضعت الخطوط العريضة لعملية النمو وتتلخص فالعناصر التالية :

تراكم رأس المال (Capitale accumulation) :

ويشمل على كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية ،فالتراكم الرأسمالي ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي[1]، وعند العودة إلى مفهوم التراكم الرأسمالي لآدم سميث نجده يميز بين أمرين يتأتيان من القيمة الإضافية التي ينتجها رأس المال، والتي تتوزع إلى توزيعين أحدهما للتراكم ويستفيد منه العمال المنتجون، وثانيهما يمثل دخل لصاحب رأس المال (في شكل ربح أو ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين، وذكر أن التوزيع الأول له من الأهمية في تطور المجتمعات وهذا شأن المجتمعات المتطورة، في حين المجتمعات الفقيرة تميل أكثر إلى توزيع العوائد من رأس المال (الفائدة) قصد الإنفاق[2]، لكن رغم هذا الطرح فإنه أعتبر ضعيف من الناحية التحليلية، ونجد في نفس المسعى ما ذهب إليه دافيد ريكاردوا إذ اعتمد على نفس القواعد التي أرساها سميث في تعريفه للتراكم الرأسمالي[3]،وبالتالي فإن فكرته تكون واضحة فهي تقوم على استمرارية الأصل الرأسمالي في الإنتاج لفترة زمنية قصيرة أو طويلة حسب طبيعة كل أصل من أصول رأس المال[4]، وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأسمالي ، و هنا نذكر بفكرة كينز الذي ربط مفهوم رأس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج ليدر عائدا أو دخلا في مرحلة لاحقة، وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال[5]، وبالتالي كونه يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو بأي شكل من الأشكال يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة , ويمكن أن نحدد العلاقة بين الناتج الوطني و رأس المال كما يلي:

حيث: $$Y = a.\ k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

[1] – ميشل تورادو، **مرجع سبق ذكره**، ص 168.

[2]– محمد بلقاسم حسن، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ،ص ص134 -135.

[3]– **يمكن الاشارة الى أن رأس المال عند ريكاردوو عبارة عن مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة .**

[4]– محمد بلقاسم حسن ، **مرجع سبق ذكره، ص136.**

[5]– **يعتبر كينز الكفاية الحدية لرأس المال أنها نسبة الإرادات صافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع منتجات رأس المال**

: الناتج الوطني Y

: رأس المال k

: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال . A

و تعطى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال كما يلي : $A = dy / dk$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي : $\Delta y = a. \Delta k$

و معدل نمو الناتج الوطني : $\Delta y / y = a. \Delta k /$

و حين تعويض بقابلها في (01) نجد :

$$\mathbf{y/y = k/k}$$

ومنه من خلال هذه المعادلة الأخيرة المتحصل عليها يمكن القول أن نمو الناتج الوطني (أو معدل النمو الاقتصادي) يساوي إلى نمو رأس المال باعتبار رأس المال العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية .

رأس المال البشري (Human Capital) :

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ، و يعتمد هذا العنصر على السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان[1]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر على زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبالتالي فإن الزيادة في هذا العامل و الاستثمار فيه لابد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية، ومنه يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة التالية : $Y= I . L$ .....(02) حيث:

: الناتج الوطني Y

: رأس المال K

: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل و تساوي الإنتاجية الحدية I

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 470.

و تعطى الإنتاجية المتوسطة للعمل كما يلي : $I = dy/dL$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي : $y = I.\ L$

و معدل نمو الناتج الوطني $y/y = I.\ L/y$

و حين تعويض (Y) بمقابلها في (02) نجد : $Y/Y = L/L$:

و منه باعتبار أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية فأن النمو الاقتصادي يساوي إلى معدل نمو عدد السكان العاملين.

التقدم التكنولوجي (Technological Growth):

وهنا يعتبر بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، فيفضل التقدم التكنولوجي يمكن أنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه في المهام التقليدية السابقة، يرى البعض أن التقدم التكنولوجي يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

Neutral Technological progress(التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة)

(TP)- التقدم التكنولوجي

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا العنصر على السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان[1]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر على زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبالتالي فإن الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لابد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو

(LTP)- التكنولوجيا الموفرة للعمل

(C.S TP)- التكنولوجيا الموفرة لرأس المال

و يمكن ملاحظة أثر التقدم التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية على منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي :

[1] – عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع سابق** ،2006 ، ص 470

شكل رقم (01\01) يوضح أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة

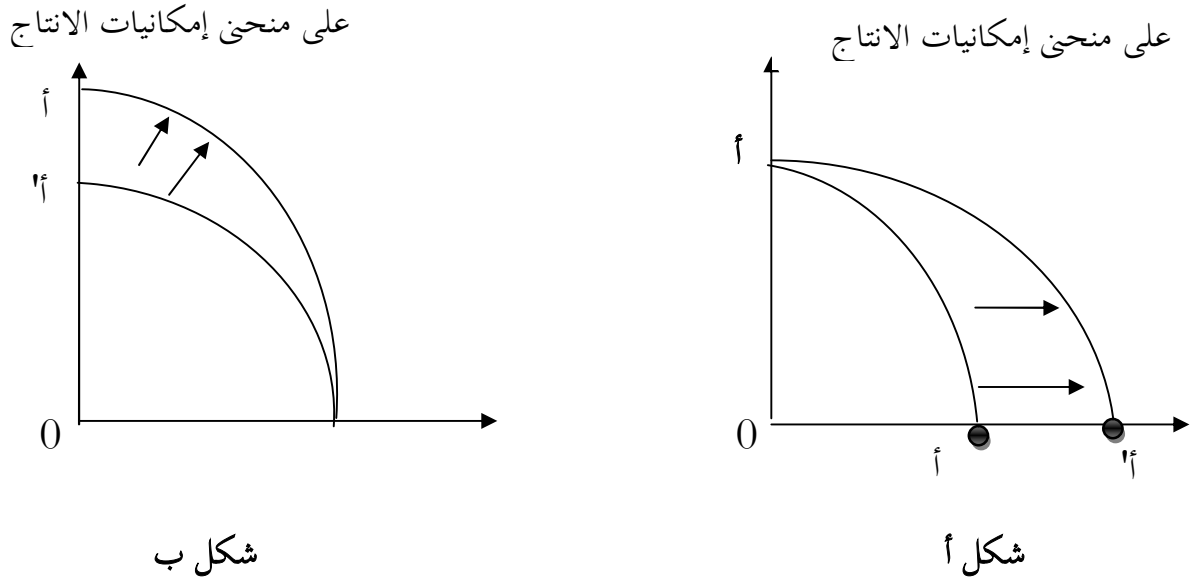

شكل ب **شكل أ**

شكل (أ) : تأثير التغير التكنولوجي في قطاع الزراعة

شكل(ب) : تأثير التغيرالتكنولوجي في قطاع الصناعة على منحنى إمكانيات الانتاج

المصدر: ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية (ترجمة وتعريب : محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)، المملكة العربية السعودية – الرياض – دار المريخ للنشر ، 2006 **، ص** 174

ومنه يمكن ملاحظة أنه بفضل إضافة عامل التكنولوجيا للقطاعين الزراعي والصناعي كان التغيير والأمثلة على عملية التقدم التكنولوجي المرتبطة بالنمو الاقتصادي (نمو الناتج) في الدول النامية تتضح من خلال التجربة التي قام بها العلماء في المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات حين قيامهم بزرع حبة أرز مهجنة و المعروفة ب : IR – 8 أو الأرز المعجزة "Miracl rice" و التي مكنتهم من مضاعفة الإنتاج في العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات قليلة، فالمنحنى السابق يمكننا من ملاحظة ذلك فالسلعة الزراعية يكون تحركها على منحنى أفقي على خلاف منحنى السلعة الذي يكون تحركه على المنحنى العمودي، وكلاهما يدلان على التغير الايجابي الحادث في الإنتاج للسلعتين نتيجة إدخال العامل التكنولوجي.

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الاقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الاقتصادي ،والمتمثلة في ما يلي :

-مدى توفر الموارد الأساسية :و تعرف على أنها العناصر التي لا تدخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، و تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فهناك علاقة طردية بتوفرها و النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى .

- التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج[1]:حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتوليد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وكخلاصة لما سبق ذكره فإن كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى إمكانات الإنتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني و بالتالي الدخل الوطني .

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 471 .

المبحث الثاني :استراتيجيات النمو وعلاقتها بالتنمية

هناك استراتيجيتان للنمو الاقتصادي هما :استراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن و فيما يلي نستعرض اهم معالم هاتين الاستراتيجيتين.

المطلب الاول :استراتيجية النمو المتوازن .

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، ويعتبر روزنشتين رودان أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لنا انتاجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط، ويعطي رودان مثالاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانو في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية "، وهذا غير ممكن و بالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات الإستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات ،ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية التصنيع[1].

المطلب الثاني :استراتيجية النمو غير المتوازن

حيث يعتبر البرت هيرشمان وهانز سينجر من اهم مؤيدي هذه الاستراتيجية و قد بنو افكارهم علي انتقاد استراتيجية النمو المتوازن وجعلا من ذلك اساسا للمناداة با تباع استراتيجية النمو غير متوازن، وتوافق هذه الاستراتيجية علي ضرورة الدفعة القوية لكسر حلقة التخلف، و ان هذه الدفعة ينبغي ان توجه الى بعض الصناعات والقطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني وتتمثل في القطاعات القائدة والتي يمكنها ان تدفع الانشطة الاخرى في الاقتصاد الوطني نحو النمو وهذا سيعمل على اختلال التوازن والذي ياخذ الطاقة الفائضة في القطاعات التي تاخذ دور القيادة ليتم الاختلال في التوازن على اساس مسارين :

[1] عبد الحكيم سعيج ، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 37- 38 .

- اختلال التوازن بين قطاع راس المال الاجتماعي و قطاعات الانتاج المباشر.
- اختلال التوازن في قطاع الانتاج المباشر[1].

تقييم عام لإستراتيجيتي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن:

- لقد افترضت كلا الاستراتيجيتين مرونة العرض، لكن في حالة الدول النامية فالعرض يتصف بعدم المرونة مما يؤدي الى حدوث اختناقات، كما لم تحدد كلا الاستراتيجتين دور التخطيط في عملية التنمية.

- اهتمت استراتيجية النمو المتوازن بعنصر الطلب وتكامل الطلب واهملت عنصر العرض الذي اعتبرته عنصر مرن، وافترضت ان عنصر عرض الموارد الاقتصادية يتميز بمرونة عالية وهذا الافتراض من الصعب قبوله بالنسبة لوضع الدول النامية التي تعاني معظمها من قلة الموارد المالية والنقص في اليد العاملة المؤهلة، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية ان الدول النامية قادرة على ادارة المشاريع الاستثمارية بكفاءة و لكن الواقع لا يؤكد ذلك، اما استراتيجية النمو غير المتوازن فتركز على اختلال التوازن و لكن المشكلة تكمن في الحجم الامثل للاختلال واين يتم وكم مقداره من اجل تعجيل عملية التنمية.

فكلا الاستراتيجيتين تتفقان في النقاط التالية [2]:

- ✓ ضرورة الدفعة القوية وان ما تحتاجه الدول النامية لدفع عجلة التنمية والسير نحو النمو الذاتي هو جرعات كبيرة من الاستثمار.
- ✓ وجوب توجيه الاستثمارات لصالح راس المال الاجتماعي و انشاء البنية التحتية اللازمة للاستثمار لان ذلك يعمل على ايجاد فرص الاستثمار لمشروعات الانتاج الكبيرة والمباشرة ،وجوب التشابك بين النشاطات الانتاجية داخل الاقتصاد الوطني.

[1] ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستر، جامعة وهران ،الجزائر، منشورة، 2013\2014 ،ص ص 30-31.

[2] ابو فواز،**التنمية الاقتصادية و التخطيط** ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ،مركز نبراس ،المملكة العربية السعودية ،ص ص 199\227 (من الموقع:www .e-Imamm.com تاريخ الولوج:22_12_2012) .

المطلب الثالث :علاقة النمو بالتنمية والتنمية المستدامة

الفرق بين النمو والتنمية:

يجب التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمو يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية واقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد ،فالنمو يمكن ان يتحقق ،من ضمن الدورة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) وافق زمني قصير، اما التنمية فهي اشمل وتعني اكثر بكثير من النمو الاقتصادي ،فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام واساسي ومكون رئيسي من مكوناتها، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية في المجتمع المحلي والعلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك زيادات تراكمية ومستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي واقتران ذلك مع آثار جانبية غير اقتصادية وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة[1]،فالتنمية إذن تعني نموا ذا سرعة وذا محتوى وشمولية وخروجا على معطياتها ومؤسساتها الى حلقة ارفع في لولب تطور المجتمع ضمن وضع حركي (ديناميكي) وافق زمني طويل فالمفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شأن النمو الاقتصادي او تهميشه وأي تحسن في مستويات المعيشة للفقراء لا يمكن استمراره دون نمو اقتصادي مع التأكيد على ان النمو الاقتصادي ليس بالضرورة قرين لحدوث التنمية، فقد يحدث نمو دون تحقيق الاهدف التنموية و ذلك لأسباب عدة ابرزها:

- حدوث نمو اقتصاد دون ان يواكب ذلك تحولات جوهرية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية الثقافية والسياسية مما يؤدي الى تباطؤ عملية التنمية او تعثرها في نفس الوقت.
- قد يحدث نمو اقتصادي حقيقي مع غياب التوازن في عناصر المجتمع والاقتصاد بل ومع تزايد الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وفي التوازن القطاعي كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية، مما يؤدي الى ظهور آثار سلبية على العملية التنموية او قد يحدث النمو في ظل عدم التوازن الاقليمي للخدمات والانتاج في داخل البلد الواحد.

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي :مبادئ و تطبيقات** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ص ص 313-314 .

- حدوث نمو اقتصادي دون ان يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل، او حدوثه في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج وتفاقم تبعية الاقتصاديات النامية لاقتصاديات العالم الصناعي حيث تتخذ هذه التبعية اشكالا مختلفة في الحقل الاقتصادي .

فمن اجل تحقيق نمو اقتصادي ناجح يجب ان يتوفر للاقتصاد المؤسسات المناسبة والبيئة القانونية التي تدعمها سياسة عامة قادرة على توفير حوافز للأنشطة الاقتصادية مثل الادخار والاستثمار والابتكارات التكنولوجية[1]،فالنمو الاقتصادي بدون تطور هيكلي سيشكل اداة لتركيز المداخيل الجديدة في يد اقلية من الاغنياء والتنمية الاقتصادية تتصاحب عادة مع ارتفاع مساهمة القطاع اصناعي في الناتج المحلي وبالموازاة انخفاضه في القطاع الفلاحي، وارتفاع نسبة العيش للمواليد وانخفاض الوفيات في المدن اكثر منها في الارياف وهي تتضمن عدة تحسينات وبالخصوص تحسينات في الصحة والتعليم و المظاهر الاخرى للإنسان، إذن فالتنمية هي اشمل وتعني اكثر بكثير من النمو الاقتصادي، وهذا ما يقودنا الى مفهوم آخر للتنمية وهي التنمية المستدامة .

مفهوم التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة عرفت لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 حيث عرفت على انها : "تلك التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال باحتياجات الاجيال القادمة "[2].

اما **إدوارد باربيي** فيعرفها بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية كونها اكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي[3].

فلقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل مرحلة طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية وعلاقتها بالانظمة الدولية فخلال فترة الأربعينيات والخمسينات كان ينظر للتنمية على انها ارتفاع مستوى دخل الافراد، وخلال الستينات كانت تعني مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني وفي منتصف السبعينات اعيد تعريفها لتصبح

[1] ناصر الدين قريبي ،**مرجع سبق ذكره،** ص 19.

[2] ناصر الدين قريبي ، **مرجع سبق ذكره،** ص 19.

[3] عماري عمار، **مداخلة بعنوان:اشكالية التنمية المستدامة و ابعادها،** مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"،ايام 07 و 08 افريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص04.

عملية تخفيض او القضاء على الفقر وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي و قد اصبحت في مرحلة لاحقة تعني "النهوض الشامل للمجتمع بأسره " وفي بداية الثمانينات اصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية المستدامة والتي تعكس ابعادا بيئية وبشرية.

المبحث الثالث:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقد مرت نماذج ونظريات النمو بعدة تطورات عبر مختلف الفترات الزمنية وقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تفسير النمو عبر مر الزمن و فيما يلي نورد اهم هذه النظريات:

المطلب الاول :نظريات النمو الاقتصادي .

النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيكي مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه"نتاج عملية التراكم الرأسمالي وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيكي من خلال ما يلي :

نظرية أدم سميث Adem smith:

حسب أدم سميث يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لِما يخلِفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات ،التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها ،على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة [1].

نظرية دافيد ريكاردو Ricardo :

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاح، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ ،فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على دالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012\2013، ص 35 .

الاقتصادي بصفة عامة، أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد وكل ما يحتاجون للقيام بعملية الانتاج وينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام أرباح الرأسماليون ،أجور العمال، ريوع الإقطاع، و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ،ولهذا ركز على زيادة الأرباح،إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار[1].

نظرية روبرت مالتوس Malthus:

ركز " Malthus "على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع ،فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية ،بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي ،إن تحليلات " Malthus " لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[2].

النظرية الكلاسيكية الجديدة:

النمو الاقتصادي في الفكر الكنزي :

في سنة 1936 نشر كينز نظريته العامة ومنذ ذلك الوقت اهتم الفكر الكينزي بالاستقرار الافتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يؤدي الى تشغيل الطاقة الانتاجية والموارد البشرية العاطلة وبالتالي تم ربط معدل النمو بالناتج الاجمالي ،ولقد ادخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر ،2014\2013، ص ص 17 \18 .

[2] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 39 .

والتحول التكنولوجي وعليه فالنظرية تتطرق تماما للظواهر الاساسية للنمو الاقتصادي ويعاني التحليل الكنزي من عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية الانتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد[1].

المطلب الثاني :نماذج النمو الاقتصادي

نموذج هارود دومار Harrod-Domar:

يبحث كل من هارود ودومار على الشروط المطلوبة لحصول النمو السلس غير المتوقع في الدخل القومي ومع أن نمادج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل الا انها متشابهة من حيث التفاصيل والجوهر، حيث يحتل رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفق تحليلهما، غير انهما يشددان على الدور المزدوج لتراكم رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية ويزيد القدرة الانتاجية من ناحية اخرى بزيادة المجتمع من رأس المال، فاذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الاجمالي Y على سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1 دولار يجب أن نستثمر 3 دولار فان ذلك يعني أن اضافة استثمار جديد سوف يؤدي الى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الاجمالي GPN نستطيع أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو [2]:

1. الادخار S يكون نسبة s من الدخل القومي Y وبالتالي تكون المعادلة كالتالي :

$$S=SY \qquad 1$$

2. الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال &K على النحو التالي:

$$I =\&k \qquad 2$$

لأن الرصيد الكافي لرأس المال K له ثلاثة مباشرة بالدخل القومي الاجمالي او الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال فان K تكون :

$$K= K/Y$$

أو $K= \&K /\&Y$ ومنه

$$\&K= K\&Y \qquad 3$$

---

[1] بن قبلية زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي ،** رسالة دكتورا ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،غير منشورة ، 2016/2015 ، ص ص 80\81 .

[2] معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر ،**مذكرة ماجستير ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،غير منشورة ،2012_ 2013 ،ص ص 38/37 .

أخيرا أن الادخار القومي الاجمالي S يجب ان يساوي الاستثمار I يمكننا كتابة غلى النحو التالي :

$$I = S \qquad 4$$

ولكن من خلال المعادلة 1 يمكن أن نعرف أن $S = sY$ ومن المعادلة 2 و 3 يمكن أن نستنتج ما يلي :

$$I = \&K = K \& Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة 4 غلى النحو التالي :

$$S = sY = K\& Y = \& k = I \qquad 5$$

ومنه تكون كالتالي : $sY = K\&Y$ 6

بقسمة جانبي المعادلة 6 على Y ثم على K فاننا نحصل على المعادلة التالية :

$$\&Y / Y = S / k \qquad 7$$

لاحظ أن الجانب الايسر للمعادلة 7 : $\&Y/Y$ تشير الى معدل التغير أو معدل النمو في GPN (أي هي تمثيل التغيير المئوي في GPN)

نموذج سولو Solow:

لقد كانت نظرية " Harrod-Domar " متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع " Solow " سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت n ، وأن تراكم رأس المال هو نسبةثابتة من الدخل $k = \&y$، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا

$$y = f(k. L)$$

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات[1]:

_ الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.

_ دالة الإنتاج هي دالة " Cobb-Douglas " ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L

$$Y = F(k.L) = K$$

[1] كبداني سيد احمد،**مرجع سابق،** ص ص 45/44 .

الاستهلاك يأخذ شكل دالة" Keynes "

$$c= cY.... S=(1-c)Y=\&Y$$

نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة ،حيث إذا كان معدل نمو السكان هو n فإن عرض العمل ينمو كذلك ب n وذلك لأن:

$$dlogl/dt = (dl/l)/dt = l/dt = n$$

_فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

_ التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

خلاصة:

إن السداد في مجال النمو والتنمية ليس مسألة محددة بوفرة الموارد ،بل هي في الأساس مسألة ترتبط بالفهم الجيد للعملية واختيار الإستراتيجيات والسبل المناسبة لتحقيق الأهداف بمستوى عال من الفعالية ،وذلك باعتبار عوامل الوقت والتكاليف والجودة دون إهمال الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فالديناميكية المطلوبة تقتضي ليس فقط رفع حجم المبادلات ،ولكن المساهمة في المستجدات السلعية والخدمية فقد أصبح لا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي الفعال ،إلا بمرجعية استخدام الذكاء والمعرفة ضمن عملية الإبداع التكنولوجي.

الفصل الثاني

عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد :

أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية و تضاعفها إلى نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز والقيود أمام التبادل الدولي، حيث تعتبر التجارة الخارجية همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى، وعلى أساس هذا التحرير والتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود فقد زاد الاهتمام أكثر بمصير هذه المبادلات التجارية بالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية على مستوى وسائلها وغاياتها وحتى على مستوى الإطار القانوني الذي يحكمها، ظهرت منظمات تتبنى هذا الهدف، وتضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية، وانضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسّي مبدأ التحرير، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية ذات بعد جديد وتوجهات حديثة .

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

إنّ إجراء المعاملات التجارية في السابق كان يخضع لظروف الدولة و المرحلة التي تعيشها فكما تم ملاحظته ذلك في العناصر السابقة أنّ كل دولة تتخذ لنفسها منهجا أو أسلوبا في علاقاتها مع العالم الخارجي ومن خلال هذا المبحث نتطرق الى ماهية التجارة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يعد إعطاء مفهوم واضح للتجارة الخارجية أمر في غاية الصعوبة وذلك بسبب تباين وتعدد الدراسات السابقة لهذا الموضوع وتعدد المفاهيم الاقتصادية في هذا المجال حيث تلخصت بعض المفاهيم فيما يلي:

التجارة الخارجية تعني مجموع الفعاليات الاقتصادية المحددة بتبادل مدخلات ومخرجات عمليات الإنتاج لزمن معلوم وبأسعار محددة، وبين دولة واحدة مع مجموعة الدول الأجنبية محدودة في عددها أو أكثر سواء على صعيد الإقليم أو العالم الخارجي[1].

تعرف التجارة الدولية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد ،حيث يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، وللتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها [2].

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب ،أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها[3].

ويعطي اصطلاح "التجارة الخارجية بالمعنى الضيق "كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح "التجارة الخارجية بالمعنى الواسع "كلا من[1] :

---

[1] د.محمد أحمد الدوري، **في التجارة الخارجية**، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، 2007، ص 7.

[2] شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 2004/1989**، (رسالة ماجستير ،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حاسيبة بن بوعلي شلف، غير منشورة)، الجزائر، 2006/2005، ص 17.

[3] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (أطروحة دكتوراه ،جامعة ابي بكر بلقايد ،مذكرة منشورة) ،الجزائر ،2011/2010 ،ص3 .

- الصادرات والواردات المنظورة "السلعية ".
- الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية".
- الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة .
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة .

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.

تعد مجموعة التعاريف سابقة الذكر يمكننا تلخيص تعريف واضح ومبسط للتجارة الخارجية وهو أن التجارة الخارجية هي عبارة عن الفائض من السلع والخدمات المسوقة في الأسواق الخارجية بهدف تلبية حاجات ورغبات مستهلكين جدد وتوفير أسواق جديدة لمختلف السلع الأخرى.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع قيام العلاقات التجارية بين الدول إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

1- المناخ (العوامل الجوية): المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة فالحرارة وكمية الأمطار والرطوبة تختلف من دولة إلى أخرى لذلك فهي تؤثر تأثيرا ملحوظا في الإنتاج الزراعي الذي يتوقف على هذه العوامل، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن أن تحدث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتصبح متلائمة والظروف الإنتاجية المطلوبة[2].

وذلك لأن لكل إنتاج مناخ خاص لا يمكن إنتاجه في غير ذلك المناخ ،وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج المنتوج حسب المناخ السائد وتبادله بإنتاج آخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الدولية .

2 - التفاوت في عرض العمل ورأس المال: لا يتحدد نوع الإنتاج الذي ستتخصص فيه دولة ما على أساس مواردها الطبيعية فحسب، ولكن أيضا على أساس المعروض من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة، فمثلا بعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة مثل الدول النامية في حين لا يوجد لديها رأس المال اللازم للصناعة وفي هذه الحالة سنجد أن مثل هذه الدول تتجه إلى إنتاج الصناعات

---

[1] د.سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، 1991م/1411ه، الطبعة الثانية، 1993م/1413ه، الدار المصرية اللبنانية، ص 36-37.

[2] عادل أحمد حشيش،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، 1993، دون طبعة، ص20 .

الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية وغير ذلك من الصناعات الخفيفة.[1]

3 – التفاوت في القوة البشرية: يختلف معدل النمو من بلاد إلى أخرى فبعض الدول وخاصة الدول النامية التي تتميز بالزيادة الكبيرة في النمو السكاني، حيث أنها تتوفر على أيادي عاملة كبيرة، لكن نجد العكس في البلدان المتقدمة حيث أن النمو السكاني لديها يكون قليل بالمقارنة مع الدول النامية ،حيث أن الأولى تتميز (تتخصص) في منتجات الكثيفة العمل وتكون قليلة الأجر بينما الثانية تتميز بسلع الرأسمالية (قليلة العمال) وذات أجر مرتفع[2] .

4 – نفقات النقل: تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات فالتوطن يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو بالقرب من موارد الوقود أو القوى الكهربائية، ويرجع توطن هذه الصناعات إلى تلك الدول بسبب نفقات النقل المواد الخام إلى الخارج لتصنيعها، وتؤثر نفقات النقل أيضا قي مقدرة كل دولة على التخصيص بين دول العالم في نقل ما يفيض من إنتاج إلى الدول الأخرى [3].

5 – فروق الأسعار (اختلاف مستويات الأسعار): لو طبقنا قوانين العرض والطلب على المستوى الدولي لوجدنا أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض، بالمقابل يبحث المنتج عن أعلى الأسعار، فمثلا حين تكون السلعة متوفرة في دولة ما سوف يكون بالطبع سعرها منخفضا وبالمقابل تكون نادرة في دولة أخرى ويكون سعرها مرتفعا، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تضحية في حين يحقق المنتج ربحا أعلى، وبالتالي فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المختلفة المنتجة محليا والمستوردة من الخارج[4].

6 – توافر التكنولوجيا الحديثة: والمقصود بذلك أن الدولة التي تحقق السبق في امتلاك ناصية التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار ووضع إنتاج الثورة المعرفية موضع التطبيق ،تصبح

---

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا القاهرة، مصر، 2000، ص 30.

[2] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 22 .

[3] عادل أحمد حشيش، **نفس المرجع ذكره**، ص ص24/23 .

[4] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص16.

في وضع مميز يتيح لها إنتاج سلع تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، فتظهر الفجوة المعرفية بين الدول، فتتخصص دول معينة محدودة العدد حتى الآن في إنتاج سلع ذات الكثافة المعرفية العالمية[1].

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي ،سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ،فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها ،وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري[2].

1- أهمية الاستيراد في الاقتصاد:

الإستراد جزء من عمليات التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا ووضع السياسات التي تغطي مجالات واسعة من الأنشطة المكملة ،والمرتبطة بهذه الوظيفة، لذا يجب انتهاج سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات والسلع الذي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف ،ولكون الاستيراد يتم خارج الحدود فمن الضروري أن تكون عملة كل من المورد والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ما، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير إلى بلد أخر.

2- أهمية التصدير في الاقتصاد:

التصدير عبارة عن تسويق السلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال تعمقا للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

---

[1] محمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2] - جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعد نظريات التجارة من بين لأهم النظريات التي مهدت لقيام وتنظيم التعاملات الدولية بين الدول على الصعيد الدولي حيث أن هذه النظريات تطورت خلال عدة سنوات وسنحاول ذكرها بإيجاز في هذا المبحث .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية .

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية تتضمن في الواقع عدة نظريات والتي من أهمها:

1 ــ نظرية التكاليف المطلقة (آدم سميث) :

إن هذه النظرية يطلق عليها كذلك النظرية المطلقة للكلفة الإنتاجية للوحدة السلعية المنتجة مقارنة مع البلدان الأخرى المراد التبادل معها، أي أن التكلفة الإنتاجية المنخفضة بصورة مطلقة مع البلدان الأخرى تجعل لها صفة التميز الايجابي والمحرك الأساسي لعمليات التبادل التجاري بين بلدان العالم، إن هذا التميز المطلق يفيد البلد المعني بصورة أكبر، ومن مزايا تقسيم العمل الدولي وبنفس الوقت توسع حجم السوق إضافة إلى الحصول على منافع أكبر جراء ذلك، أي إن الميزة المطلقة في النشاط الإنتاجي تحدد أي السلع تصدر أو أيها تستورد[1].

يعد آدم سميث من بين أهم الشخصيات التي دافعت عن المدرسة الكلاسيكية فإن نظريته تخضع إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية وهي[2]:

- وجود دولتين وسلعتين فقط.
- العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو عنصر العمل وبالتالي فإن تكلفة إنتاج أي سلعة سعرها يحدد بمقدار ساعات العمل المبذولة في إنتاجها.
- ظروف السوق هي المنافسة تامة داخل كل دولة وعليه فإن سعر السلع التبادلي يكون واحد فذلك السوق ويحدده بفعل قوى العرض والطلب وتبعا لتكلفة إنتاج كل سلعة من ساعات العمل.

[1] – جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص33-34.

[2] – نداء محمد الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص17-18 .

- حرية انتقل عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله إلى الدول الأخرى الأمر الذي يترتب عليه أن يسود أجرا واحدا لعنصر العمل داخل المجتمع الواحد.

2 ــ نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):

عمل دافيد ريكاردو (1772 ــ 1823) على تطوير أفكار سميث فبين لماذا تتاجر الأمم فيما بينها وفي أي حدود تكون التبادلات أكثر فائدة ،حيث عكس ريكاردو أفكاره في نظرية الميزات النسبية وقد برهن أن التبادل الدولي ممكن ومرغوب فيه وهو في مصلحة الدول [1].

ولعل أهم ما خلفته هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة،إذا نجحت في تبيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون لكنها لم تسلم من الانتقادات فالنظرية كما عرفها ريكاردو مبسطة أ كثر مما يجب حيث تبدو غريبة عن الواقع فهي تغفل أهمية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال، وأيضا تغفل مصاريف النقل وأيضا تعمل على ثبات تكاليف الإنتاج[2] .

3 ــ نظرية القيم الدولية (القيم المنقولة): تتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة فان كل دولة تتخصص في إنتاج نوع معين من السلع بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول وتقوم باستيراد السلع التي يكون الخارج له فيها الميزة النسبية[3].

فستيوارت ميل حاول من خلال هذه النظرية استكمال النقص الذي اعترى نظرية ريكاردوا إذ أن هذا الأخير ركز على جانب العرض (جانب التكاليف) أهمل جانب الطلب (كمية الإنتاج) وستيوارت أكد على ضرورة التمييز بين التبادل الداخلي والتبادل الدولي ،وأوضح بأن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل ،كما يرى ميل بوجود معدل التبادل الأدنى و الأقصى عنده يتحقق التعادل بين قيمة الواردات والصادرات للبلدان اعتبارا من أن صادرات البلد الأول تعتبر واردات للبلد الثاني .

وأي معدل غير هذا فإنه سوف يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات و الواردات بشكل يؤدي إلى وقوع البلدين إحداهما في عجز والثاني في فائض، ومنه فإن ستيوارت ميل يعتبر أن المكسب والنفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين :

---

[1] د.محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة** ،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ،2010م/1431ه ،ص 97.

[2] زينب حسين عوض الله ،**الاقتصاد الدولي** ،دار المعارف الجامعية ،1992 ،ص 13.

[3] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، دون طبعة، مصر،ص 25 .

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين .
- مرونة الطلب .

أنتقد أدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي فتقسيم العمل الدولي ناتج عن اتساع السوق [1].

وكمثال على ذلك بافتراض وجود دولتين هما انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تنتجان سلعتان (المنسوجات والقمح)ونفقة إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هي:

جدول رقم(02\01): إنتاج وحدة واحدة بدلالة ساعات العمل

السلع / الدولة	المنسوجات	القمح
انجلترا	80	120
الو م أ	120	90

المصدر: عز الدين علي،**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة ماجستير،ص 20.

ويدلنا الجدول أعلاه أن إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يتطلب 80 س/عمل في انجلترا ،و 120 س/عمل في الو م أ ،وأن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 120 س/عمل في انجلترا ،و 90 س/عمل في فرنسا.

وبالتالي فإن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات ،وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح ،في حين نجد أن الو م أ تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج المنسوجات. إلا إن نظرية "سميث" في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الأخر هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وقد حاول دافيد ريكاردو تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية الميزة النسبية.[2]

[1] زينب حسين عوض الله ،**مرجع سبق ذكره**،ص 11.

[2] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، المجلد رقم5، العدد 17، حزيران 2013 ،ص 126.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

جاءت النظرية النيوكلاسيكية كمرحلة مكملة للنظرية الكلاسيكية حيث حاول رواد هذه النظرية الدفاع عن طرحهم .

1 ــ نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (هكشر أولين) :

حاول الاقتصادي السويدي " إيلي هكشر " في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919 م و تلميذه " برتل أولين " من خلال كتابه تحت عنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الصادر في سنة 1933 م، أن يتجاوز بعض نقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كالمحدد الوحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى.

وتنص نظرية هيكشر وأولين على أن ما يدفع الدول للقيام بالتبادل الخارجي ليس هو الاختلاف في التكاليف النسبية كما يعتقد ريكاردو وأنصاره، بل هو الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج التي تحدد بدورها أسعار السلع ،وعلى أساس هذا الاختلاف في الأسعار تقوم الدول بالتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتوفر لديها محليا بأسعار أقل من الأسعار السائدة في البلدان الأخرى وتقوم باستيراد ما تحتاجه من السلع الأخرى.

تنص نظرية هيكشر أولين على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية التي لها كثافة في عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) وتقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى[1].

-نظرية جون ستيوارت ميل:

وهذه النظرية تسمى بنظرية القيم الدولية للتبادل التجاري أو معدلات التبادل التجاري الدولي وبيان القوى التي تحكم معدل التبادل أو نسبة التبادل السلعي التي تسود السوق العالمية، وهذه النسبة التبادلية تتحدد بقانون الطلب المتبادل لكل من البلدين المتبادلين، وإن الطلب المتبادل يعني أن عرض السلعة التي تنتجها إحدى الدول هو في الواقع يمثل طلب هذه الدولة على السلعة التي تنتجها دولة ثانية أخرى[2].

وكذلك الأمر بالنسبة لعرض الدولة الثانية من إنتاجها لسلعة معينة يمثل طلبها على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى، كما أوضح الاقتصادي جون ستيوارت ميل بأن القيمة الدولية للسلعة لا تحدد على كلفة إنتاجها وإنما تحددها يكون عند ذلك المستوى أو النقطة التي تتحقق في التعادل بين طلب كل من

[1] د.يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص45-46.

[2] د.محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

البلدين على سلع الآخر،وإن نقطة التقاطع التعادلية تكون بين الحدين الأعلى والأدنى لنسب التبادل التجاري[1].

2 ــ الاختبارات التطبيقية لنظرية هكشر أولين (لغز ليونتيف):

منذ صياغة نظرية هكشر واولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومن أبرزها المحاولة التي قام بها ليونتيف سنة 1951 على الاقتصاد الأمريكي ،فمن المتوقع حسب نموذج هكشر أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع ذات كثافة العمل، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل[2] .

غير أنه تبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمال من وارداتها وهذا ما يناقض النتائج المتوقعة.

وقد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر أولين، معتبرا أن النظرية صحيحة وأن الفرضية المبدئية التي تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية تملك كمية أكبر نسبيا من رأس المال خاطئة.

أجبر الاختبار الذي قام به ليونتيف الاقتصاديين على إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية فظهرت مجموعة من المحاولات سميت بالنظريات الحديثة في التجارة الدولية.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية

تعد الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية من بين أهم المراحل التي اوضحت مختلف توجهات الاقتصاديين بعد مرور غدة سنوات من دفاعهم على أرائهم وتوجهاتهم الاقتصادية .

1- نموذج الفجوة التكنولوجية (بوسنر 1961) :

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة الدول على طرق غنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، ويعتمد بوسنر وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية على مصطلحين هما "فجوة الطلب" و"فجوة التقليد"[3].

---

[1] د.محمد أحمد الدوري ،**مرجع سبق ذكره،** ص54.

[2] عبد الرشيد بن ديب،**تنظيم وتطوير التجارة الخارجية**، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير، غير منشورة، 2002\2003، ص 24.

[3] سامي عفيفي حاتم ،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ،الطبعة الأولى ،الدار المصرية اللبنانية ،مصر ،1991م ،ص10.

حيث يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج. أما فجوة التقليد فهي تلك الفترة بين إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية إنتاجها في الخارج.

2 ــ دورة حياة المنتوج (فرنون 1966) :

يمثل هذا النموذج تكملة للنموذج السابق ،حيث قام فرنون بتعميم الأفكار السابقة من خلال نموذج جديد أطلق عليه وصف دورة حياة المنتج (cycle product)، وهو يعالج أيضا دور التكنولوجيا في خلق المزايا النسبية وتغير في نمط التجارة الدولية ،وبخاصة منها التي تسهم في ظهور المنتجات الجديدة في السوق المتضمنة لأحدث المعارف التكنولوجية ،بالإضافة إلى هذا النموذج يضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات و الإنتاج في كل فترة و عمر المنتج ،وبالتالي فهو ذو أهمية في مجال التنبؤ و تقييم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتج[1]، وانطلاقا من نموذج فرنون فان المنتج يأخذ في حياته عدة مراحل موضحة في الشكل التالي:

شكل (01\02) يوضح دورة حياة المنتج

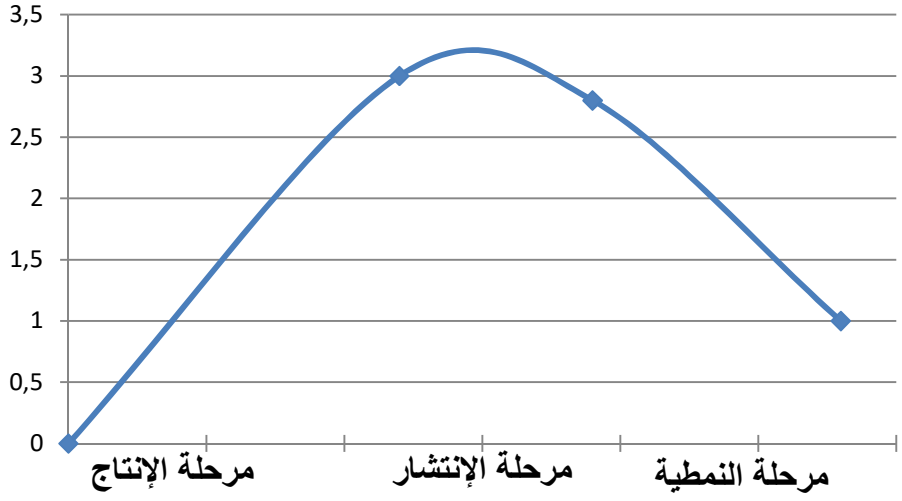

المصدر :زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي ،دار المعارف الجامعية ،1992 ،ص 82 .

من خلال الرسم البياني نلاحظ تطور الحياة الانتاجية للمنتج تمر بثلاث مراحل اساسية تعتبر كحالة عامة للمنتجات التي تنتج المنتجات تأخذ تقسيما على ثلاث مراحل أساسية هي مرحلة الإنتاج، مرحلة الانتشار ومرحلة النمطية، فالمرحلة الأولى يسودها نوع من عدم التأكد لفرص نجاح المنتج فيكون اقتصار تسويقه فقط في السوق المحلي ،كما أن تكاليف إنتاجه في هذه المرحلة تكون مرتفعة، أما في

[1] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية ،1988 ،ص 103.

المرحلة الثانية فتقوم الدولة صاحبة المنتج بتصدير الفائض منه إلى الأسواق الخارجية، إضافة إلى الاستثمار في إنتاجه لدى الدول الصناعية أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة النمطية يبدأ فيها بالرجوع والانخفاض لعدة عوامل .

3 ــ نظرية اقتصاديات الحجم:

اقتصاديات الحجم هي نتيجة تخصص العمل وانخفاض كلفة الوحدة يشجع نزعة الاحتكار في المنشأة ويشجعها على النمو وتحاول السيطرة على السوق ويصبح من الضروري على الاقتصادي استخدام نماذج المنافسة الغير احتكارية للتنبؤ بالسلوك، بالطبع هذا يحتم على المنشأة أن تدرك أن الأرباح الاحتكارية المرتفعة تجذب الدخول إلى الصناعة وإنتاج نطاق واسع من المنتجات المتنوعة لتلبية أولوية الزبون ،تشير حالة تزايد عوائد الحجم إلى حالة الإنتاج الذي ينمو بنسبة أكبر من زيادة مدخلات الإنتاج فإذا ضاعفنا المدخلات ستكون حصيلة الناتج بأكبر من ذلك،قد تحدث زيادة في عوائد الحجم بسبب كبر حجم العمليات التي يسمح بتقديم المزيد من التخصص وغزارة إنتاج الماكينات أكثر مما هو متاح لعمليات الإنتاج الصغيرة.[1]

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية نظريات وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص ص 207-208.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

يمكن القول بصفة عامة أن السياسة التجارية تغيرت عبر العصور من الحرية الى الحماية، أو بالعكس وفيما يلي نظرة سريعة على سياسات التجارة الخارجية وكذا من الحرية الى الحماية وبالعكس

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية مفهوم وأهداف

سنحاول من خلال هذا المطلب الاجابة والتطرق الى الجانب النظري للتجارة الخارجية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها .

1- مفهوم سياسة التجارة الخارجية:

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية حيث تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في ايطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة [1].

نقصد بالسياسة التجارية الخارجية لأي دولة أو بلد تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية لذلك البلد، بل إنها تكون ركنا أساسيا من تلك السياسة لدولة والنظام الاقتصادي المعني في زمان ومكان معلومين، لذلك فهي تعبير وتجسيد لطبيعة ونوع ذلك النظام الاقتصادي في تلك الدولة، وبالتالي فإن علاقة السياسة التجارية الخارجية بالنظام الاقتصادي توصف بأنها علاقات عضوية ومباشرة بمختلف العمليات الاقتصادية سواء كان ذلك في الجوانب التجارية والمالية والنقدية والاجتماعية والقانونية وكذلك الحضارية أو كان ذلك متعلقا بالعرض والطلب السلعي أو في الإنتاج والدخل القومي ومدى التوازن الحاصل فيما بينهم بصورة كلية أو جزئية[2].

2- أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (مقيدة أو محررة) ونذكر منها[3]:

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، **سياسات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998، ص 97 .

[2] – د.محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 126 .

[3] زيرمي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-37 .

أ- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

ـ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

ـ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .

ـ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

ـ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم .

ـ حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها ،إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

ب – الأهداف الاجتماعية: و تتمثل في:

ـ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

ـ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة .

ج- الأهداف الإستراتيجية: و تتمثل في:

ـ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية .

ـ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا .

المطلب الثاني: التجارة الخارجية بين الحرية و الحمائية

يقوم هذا المذهب على أساس حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة حرة دون أي قيود أو عراقيل، إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة مثلا أمريكا يوجد بها الأموال بينما الصين والهند فيهما العمالة، واستراليا توجد بها الأرض، بوجود الحرية في التجارة يمكن إنشاء مشاريع في هذه الدول كل حسب قدرتها ومواردها، ويورد أنصار هذا المذهب الحجج التالية لتدعيم وجهة نظرهم [1]:

[1] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران، الأردن، د ط، 2006، ص 126 .

ـ تتيح الحرية للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل التي يتوقف عليها مدى اتساع السوق.

فإذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول ليصل تقسيم العمل إلى المستوى الدولي.

ـ في ظل حرية التجارة يصعب انتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية ذلك أن الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم إلاّ في ظل الحمائية.

ـ للرسوم الجمركية العديد من العيوب والنتائج الاقتصادية غير المرغوب فيها ،منها إجبار المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة كما أنها تفقد ثقة المتعاملين في ميدان التبادل الدولي في الأوضاع الاقتصادية كون دراساتهم تستدعي إقامة مشروع معين في منطقة معينة، وفرض رسوم جمركية على منتجات هاته المشاريع تضعف مقدرتهم ورغبتهم على الاستمرار في الإنتاج.

ويستند أنصار مبدأ الحماية إلى الحجج التالية:

1-الحجج ذات البعد الوطني للحماية التجارية:

- ضمان الأمن الاقتصادي:

يرى أنصار هذا المبدأ أن الحماية تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في ظروف السلم، وفي صمود البلاد في ظروف عدم الاستقرار والحروب، فقد تؤدي الحرية الاقتصادية إلى ارتباط الدولة بالاقتصاد العالمي من حيث تأمين حاجياتها الأساسية من السلع من مواد أولية وغذائية وغيرها، مما قد يجعلها في وضع ضعيف وحرج في حالة الحرب لذا على الدولة ضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تحسبا لمثل هذه الأوضاع، حتى ولو كان ذلك خلافا لمبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل[1].

- **ضمان الأمن الغذائي** :قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى ضرب الزراعة فيه بسبب المنافسة الأجنبية، مما يلحق الضرر بالمزارعين الذين يمثلون قطاعا هاما في البنية الاجتماعية للبلد، وهذا يحتم على الدولة حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار ،فالحفاظ على الإنتاج الزراعي يساهم بصورة أساسية في ضمان الأمان الغذائي للمجتمع.

[1] د.محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة** ،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ،2010م/1431ه ،ص 306.

- **انخفاض على الهوية الوطنية:** يرى البعض بأن تشابك العلاقات الاقتصادية بين الأمم يؤدي إلى كثرة اختلاطها وذوبان الفوارق بينها، ومن ثم فقدان الهوية الوطنية والحضارية لهذه الأمم .لذا يرى أن من الضروري تقييد هذه العلاقات للحفاظ على الطابع القومي والهوية الوطنية للمجتمعات .

2- الحجج ذات الطابع الاقتصادي:

وهي كثيرة ومتشعبة ،يمكن إيجازها على النحو التالي[1] :

- **حماية الصناعات الوطنية الناشئة:** تعتبر هذه الحجة من الحجج الأكثر رواجا في البلدان النامية، وكان من بين أول من طرحها الاقتصادي الألماني فريدريك ليست في القرن التاسع عشر، والذي دعا إلى حماية الصناعات الألمانية الناشئة من منافسة منتجات الصناعات الإنجليزية الأكثر تقدما.وتتلخص نظريته في أنه يجب على الدولة حماية الصناعات الناشئة لتمكينها من الصمود في وجه الصناعات الأجنبية الأكثر تطورا ،التي تمتاز بتجربتها الطويلة وبالتنظيم وتتمتع باليد العاملة الماهرة، الأمر الذي يمكنها من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وقانون تناقص الغلة، فضلا عن تمتعها بمواقع راسخة في السوق، ويجب أن تبقى هذه الحماية طوال دور الحضانة، إلى أن تبلغ الصناعات الوطنية الناشئة سن الرشد، ويكتمل نموها وتتمكن من دخول الأسواق الخارجية وترسيخ مواقعها فيها.

- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه، كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستفرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل ،وبالتالي إلى ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها، وهذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة.

- **تنويع الإنتاج:** يعتبر أنصار السياسة الحمائية أن تنويع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني وعدم تخصصه في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع،يشكل ضمانة في وجه الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي.

- **معالجة مشكلة البطالة:** ففرض الرسوم الجمركية على الواردات يرفع أسعارها ،مما يحول الطلب الوطني إلى السلع المنتجة محليا التي يمكن إحلالها محل الواردات، كل ذلك يمكن أن يساعد على زيادة التوظيف وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل.

[1] - د.محمد دياب ،**مرجع سبق ذكره**،ص308 .

- **الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة:** تشكل الرسوم الجمركية في الكثير من البلدان موردا أساسيا من موارد الدولة. فالتعريفة الجمركية هي في رأي أنصار السياسة الحمائية وسيلة سهلة ومضمونة من وسائل الحصول على الإيرادات وتعزيز المالية العامة.

- **تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج:** يرى البعض في الحماية وسيلة لتحقيق المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلي المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج، مما يجعل الإنتاج الوطني قادرا على منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلية، وإلى جانب الرسوم الجمركية ،من الممكن تخصيص إعانات للإنتاج المحلي كي يستطيع منافسة الواردات.

- **تعزيز موقع الدولة التفاوضي:** ففي رأي البعض ينبغي فرض الرسوم الجمركية وحماية الإنتاج الوطني، بهدف تقوية مركز الدولة في التفاوض مع الدول الأخرى حول التبادل التجاري وعقد الاتفاقات والمعاهدات التجارية.في حين أن الحرية التجارية وفتح أسواق الدولة أمام منتجات العالم الخارجي يضعف موقع الدولة التفاوضي، حيث أن أي دولة أجنبية لن تسعى لمنح هذه الدولة مزايا معينة ومعاملتها معاملة تفضيلية .

خلاصة :

خلاصة لما سبق يتضح أن النظام التجاري العالمي الجديد في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات وتبذل الجهود لتحرير التجارة العالمية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ،فإنه لا يقتصر دور الدولة فقط على العمل من خلال الدور التقليدي المتمثل في المشاركة أو التمثيل داخل المنظمة، بل يسموا إلى أكثر من ذلك في إطار جهود تبذل من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة، وهذا يعني أن ترابط تحرير التجارة بالتنمية يتطلب التنسيق بين جميع الدول والتنسيق فيما بين مختلف مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية في وضع ودعم برامج إصلاح تشمل الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية وتطوير البنية التحتية بهدف تحسين مستويات معيشية.

الفصل الثالث

نظرة حول مؤشرات النمو

تمهيد :

لا أحد ينكر أن الاقتصاد الوطني يواجه صعوبة في الاندماج داخل الاقتصاد العالمي بسبب الميل إلى اقتصاد الريع المبني على تصدير المحروقات و لكنه رغم ذلك وفي إطار خطة الاقتصاد الجديد التي تنتهجها الدولة يسير هذا الاقتصاد نحو حتمية الوقوف، بضرورة إيجاد البدائل في ظل العولمة والتكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي أحدثت الهوة واسعة بين الاقتصاد المتحرر والشمولي يمكن للاقتصاد الوطني من الاندماج في محيطه المغاربي والمحيط الخارجي لينصهر في الاقتصاد المنتج وهو مال يعطيه القوة ويوجهه نحو التصدير خاصة أنّ سياسة التقشف وترشيد النفقات لا تحرم تطوير الاقتصاد من أغلفته المالية ،وعليه فان اقتصاد يجد نفسه أمام حتمية الاندماج خاصة أن تنوع الموارد الطبيعية يتيح له ذلك مع الدعوة إلى ادماج هذا الاقتصاد ضمكن الاقتصاديات الناشئة.

وفي سبيل رفع التحدي وتحيين التجارة الخارجية لجأت الجزائر ضمن خططها الاقتصادية إلى اصلاح الاقتصاد وتطويره ورفع التحدي من أجل تنسيق سياسة مشتركة لتحقيق الأمن وتوفير مناخ العمل والاستثمار.

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

يعد النهج الاصلاحي الذي اتخذته السلطات الجزائرية من بين أهم المراحل الانتقالية في الاقتصاد الوطني بالنظر الى الأهمية التي توليها هذه الاخيرة الى القطاع الاقتصادي حيث سنأخذ نظرة عامة حول هذه الاصلاحات .

المطلب الأول: ضغوطات الظروف الدولية

تعد أزمة الديون الخارجية السبب الرئيسي للجوء الى وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث قفزت ديون الدول النامية الخارجية من 68.6 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 71.9 مليار دولار عام 1989، كما ارتفعت خدمة ديونها من 9.3 مليار دولار عام 1980 إلى 127 مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى 182.7 مليار دولار عام 1986 ،وقد أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد إن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية من جانب ويلزمها بالضرورة تحويل أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول الدائنة، وذلك للوفاء بالتزاماتها الخارجية وهذا أدى الى استنزاف حصيلتها من النقد الأجنبي مما انجر عنه إلى إلحاق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول النامية ،والاتجاه الذي يمثله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ناتجة عن سياسات اقتصادية داخلية خاطئة أدت إلى ظهور اختلالات داخلية وخارجية في مثل هذه الدول[59] .

المطلب الثاني: استراتيجية الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1962 \1994

1 – استراتيجية النظام الاقتصادي بعد الاستقلال (1962-1966):

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة اقتصادية انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد تميزت بتبنيها للاشتراكية واعتماد التخطيط كأداة لتنظيم وتحقيق أهداف الاشتراكية، فالتخطيط يشمل الأداة الأساسية التي تسمح للقيادة السياسية بتجديد الآجال التي تتلاءم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اهتدت الجزائر إلى نظام

[59] مجدي محمود شهاب، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998،ص15.

التخطيط ليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية بل لأنه أداة لتنظيم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللبدء بتحقيق هذه التخطيط، كان من اللازم التحكم في القوى الاقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، وقد سعت الجزائر في هذا الصدد إلى تأمين أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، البنوك وشركات التامين 1966، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بتنظيمات داخلية، واختيار الجزائر للاشتراكية يظهر العديد من النصوص السياسية وذلك من خلال ميثاق طرابلس 1962 للحكومة المؤقتة، وميثاق الجزائر 1964، والميثاق الوطني 1967 [60].

المخططات التنموية المنفذة (1967-1989):

بعد أربع سنوات من الاستقلال اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط من خلال المخطط الثلاثي، إذ يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة وهو مخطط قصير الأجل انصب موضوعه أساسا على التّصنيع، ذلك أن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية ،وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات، عد المخطط الثلاثي الأول، أعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من سنة 1970إلى غاية 1977، وقد بدأت هذه الفترة بالمخطط الرباعي الأول 1970-1973 وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز كما جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتدءا من شهر جويلية سنة 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات نصت على احتكار التّجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصصة فيه، والهدف الثاني من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية إدماجها و في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة جاء هذا المخطط الرباعي الثاني مؤكدا للإستراتيجية الصناعية فواصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة فكان حجم الإنفاق كبيرا نظرا لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات وزاد من الاهتمام به، فوصل حجم الإنفاق عليه إلى 5,9% فقد كانت بنية الاستثمارات في هذا المخطط تفوق 50%، كما كان هدف المخطط تخفيض التبعية بفضل مجهودات بدلتها الدولة في ميدان الفلاحة، تمثلت في رفع وتحسين المنتجات الفلاحية ومضاعفة المجهودات في الاستثمار [61].

---

[60] د علة مراد ،بن سهلة تاني توفيق، **قراءة ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر اصلاح اقتصادي بيئة سياسية وتنمية مستدامة**، ملتقى وطني، جامعة تلمسان، الجزائر ،2014 .

[61] زيرمي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 71-86 .

2 - التجارة الخارجية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989:

مرت هذه المرحلة بمخططين خماسيين الأول من سنة 1980-1985 والثاني من سنة 1985-1989 حيث شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق التوجهات والمعالم الكبرى للاستراتيجية التنموية الجديدة وجاء كالتالي:

إن المخطط الخماسي الأول قد وضع على أساس تقسيم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد والاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية (التشغيل، التربية، الاستهلاك) ولقد حددت أهداف هذا المخطط فيما يلي[62]:

التحكم في التوازن وتقليص الديون.

- دعم التكامل الاقتصادي.
- تدارك تأخر بعض القطاعات، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- إعادة شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية الاحتياجات الاجتماعية السياسية.

إن الإصلاحات التي شهدتها المرحلة شملت جميع القطاعات النشاط الاقتصادي، وتمثلت في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، وكذلك منح الأهمية للقطاع الخاص حتى يمكن الاقتصاد الجزائري من الخروج من ركوده.

أما المخطط الخماسي الثاني فوضع ككتلة لتحقيق الأهداف التي سطرت لتحقيق المخطط الخماسي الأول غير أنه لم يكتمل نظرا لقيام السلطات الجزائرية بمراجعة شاملة ،حيث سببت الأزمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 التي انهار فيها أسعار البترول في السوق العالمي تبين بوضوح ضعف الاقتصاد الجزائري و بروز اختلالات خطيرة و التي انعكست بالآثار السلبية على الحياة الاجتماعية فمهدت الى أحداث أكتوبر 1988 وأصبح ذلك واضحا من خلال تفاقم الديون الخارجية وارتفاع نسبة التضخم الأمر الذي استدعى ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية تمثلت في ما يلي[63] :

---

[62] مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 2001/1970**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2005/2004،ص 42 .

[63] عيجولي خالد، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، رسالة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص322-323 .

– تطبيق سياسة استقلالية المؤسسات بهدف إعطائها فعالية اقتصادية.

– إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية من خلال تطبيق إجراءات جديدة منبثقة عن قانون 88/29 الذي يقضي بتدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية.

– إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وما يتعلق به.

سياسة التثبيت خلال 1991:

لجأت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي 1989 شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية – والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية. [64]

وقد اعتبرت سنة 1990سنة القطيعة مع النظام السابق، حيث تم إلغاء البرنامج العام للتّجارة الخارجية ،والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التّمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقا من المقولة التي ترى بان التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين، وهكذا اعتبر هذا الاتفاق عملية إصلاح جديدة للموارد الخارجية وتحريرها من القيود السابقة المفروضة عليها في مرحلة الاحتكار، ثم أوكلت المهمة للغرفة الوطنية للتجارة لدراسة طلبات المؤسسات لتمويل استيرادها مع المصارف التي تتعامل معها بالنسبة للقطاع الخاص، ويتم التمويل مباشرة من المصارف المعتمدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية [65] .

كما يجدر بالذكر بعد الأزمة الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ووصول الجزائر إلى حافة الاختناق نتيجة تدهور أسعار البترول على الصعيد العالمي، وتزايد عبئ المديونية وخدمة الدين ،وارتفاع التضخم والإفراط في الاقتراض قصير الأجل من الدول الأجنبية، كان لابد من وضع ميكانيزمات جديدة تنهض بالاقتصاد من وضعيته الراكضة إلى وضعية أحسن، فظهر قانون النقد والقرض في الرابع عشر من أبريل عام ألف وتسعمائة وتسعين (1990/04/14)، أتاح هذا القانون إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض كالبنوك التجارية – التي بالإضافة إلى وظيفتها التقليدية التي هي جمع الموارد المالية

[64] مدني بن شهرة ،**سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ،دار هومة ،الجزائر ،2008 ،ص33.

[65] زيرمي نعيمة ،**مرجع سبق ذكره**،128 .

وإعادة توزيعها على شكل قرض أصبحت تسهر على توفير وسائل الدفع المختلفة ووضعها تحت تصرف الزبائن- و المؤسسات المالية وبنوك خاصة وفروع لبنوك أجنبية [66].

3 - مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1994.

في ظل برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية، ثم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية حيث تم إلغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات، إلغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد، ... بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات (أصبحت منذ 2002 حوالي 5 %وبالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز 15 % بالنسبة للمواد الوسطية، و30 % بالنسبة للمواد الاستهلاكية النهائية).

المطلب الثالث: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وفق الإستراتيجية الجديدة للتنمية 2001\2014 .

دخلت الجزائر مرحلة جديدة حيث قامت بتطبيق خطط اقتصادية هدفها الأساسي دعم برامج الإصلاح السابق وتدارك التأخر المسجل على مدار أكثر من عشر سنوات من الأزمة، تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني شبه توقف من خلال لجوء الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل تمويل التنمية بالعجز تحفيز الاستثمار الداخلي [67].

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2004 \ 2001 :**

حاولت الدولة من خلال هذا البرنامج تحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانيات المحلية لإنتاج والنمو في مناطق واسعة من البلاد، يهدف على المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر.

لقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دج ما يعادل 7.5 مليار دولار، أضاف إليه غلاف مالي آخر فاق 5 مليار دج كإنفاق عمومي سنوي، يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار

---

[66] بن لدغم فتحي، **واقع الإصلاحات المصرفية و الصيرفة الإلكترونية في ظل بيئة مؤسساتية جزائرية متغيرة**، الملتقى الوطني في تلمسان، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 .

[67] بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزئر ، 2017 ،ص ص 17-19 .

برامج اخرى، مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب، و برامج الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، حيث كان يهدف إلى[68] :

1- محاربة الفقر الذي تعاني منه شريحة كبرى من المجتمع ،دون إغفال ديمومة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

2- العمل على إنشاء مناصب شغل، لا سيما في قطاعي البناء و الأشغال العمومية والسكن.

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، وذلك من خلال :

- الإسراع في انجاز المشاريع المتعلقة بالمياه.
- مواصلة الجهود المتعلقة بتطهير العقار الصناعي او العصرنة .
- العمل على الحد من النزوح الريفي وذلك عن طريق دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الأرياف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري ،وربط التجمعات السكانية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع ،واستعادة التلاحم الاجتماعي.

البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2009 \ 2005 :

من خلاله ركزت الحكومة على مواصلة مجهودات الإنعاش وتكييفه في جميع القطاعات من خلال دفع أداة الإنتاج الوطنية ،تزامنت هاته الفترة مع حدوث الأزمة العالمية والتي بقيت أثارها السلبية محدودة نسبيا على الاقتصاد الجزائري ،لكنها بينت مرة أخرى مدى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات الذي يتطلب تنويعا ،كما فرضت من ناحية ثانية التفكير في أشكال جديدة لتسيير احتياطيات الصرف التي يشرف عليها بنك الجزائر.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه في سنة2006 انتهت الجزائر من تصحيح أخطاء الماضي عن طريق التسديد المقدم للديون المعاد جدولتها فقد بلغ مؤشر الدين بالنسبة للناتج الداخلي الخام 3 % في سنة 2007 وقد قررت الجزائر عدم العودة لعملية الاستدانة مجددا ،لكن الاقتصاد الجزائري ورغم طرح برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي من أجل تنويعه إلا أنه مزال ريعيا، كما أنه لم يظهر أثر الأزمة العالمية لسنة 2008 بشكل كبير على الاستثمارات في الجزائر بسبب التدابير التي اتخذها مؤخرا

[68] عبد الكريم بريشي، **دور الضرائب في اعادة توزيع الدخل**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013\2014، ص ص 246-247 .

السلطات العمومية بهدف تطوير المناخ الاستثماري وترقية الصادرات خارج المحروقات كإنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات من أجل تمويل مشاريع التجهيزات العمومية وعمليات القطاع الاقتصادي برأسمال يقدرب 150 مليار دينار في سبتمبر 2008 بقرار من رئيس الجمهورية والذي يهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه خارج المحروقات وخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة[69] .

المخطط الخماسي(التنمية الخماسية)الممتد من2014 \2010

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدرة 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، وهو بشمل شقيين أساسيين هما[70]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة، بمبلغ 11524 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولا أمريكي.
- ولقد ركز هذا البرنامج على التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز مدارس وثانويات وسكنات ومستشفيات.

-تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسن الخدمة العمومية و ذلك من خلال تخصيص 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية و 2800 مليأر لقطأع النقل و 500 مليأر لتهيئة الإقليم و البيئة.

- تخصيص 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- إنشاء مناصب شغل، حيث خصص لهذا الغرض اعتماد مالي قدره 350 مليار دج .
- تخصيص مبلغ مالي قدره 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة.

[69] زيرمي نعيمة، **مرجع سابق** ،ص ص 155\158 .

[70] عبد الكريم بريشي، **مرجع سابق** ، ص 252 .

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الصادرات

تعتبر الصادرات ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الحديث باعتبارها من اهم المقومات ونقاط القوة للاقتصاد الحديث للدول ومن خلال هذا المبحث نتناول مختلف المفاهيم الاساسية للصادرات

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات

من خلال هذا العنصر سنتطرق الى المفاهيم الاساسية للتصدير وكذا الاهمية التي تتميز بها .

1- أهمية ومفهوم الصادرات

مفهوم الصادرات :

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية محتكرة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية[71].

أهمية الصادرات :

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة و اصلاح العجز في ميزان المدفوعات ،وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو وتظهر الاهمية من خلال العناصر التالية [72]:

- خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الاساسي للعمالة الجديدة و قد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونكونغ وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتايلندا من خلق فرص عمل جديدة ورفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998.

---

[71] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة "2012/2005** ،مذكرة ماستر،جامعة بسكرة ،2014/2013،ص 24 .

[72] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014/2013 ،ص ص 82-80 .

– **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملةالمحلية للبلد وأسعار الصرف ،فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في ميزان التجاري.

– **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** يعتبر الاستثمار كمحرك اساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما اكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجيه كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الانتاج وتنوع المنتج وزيادة جودته، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة.

– **تحقيق معدلات نمو مطردة:** إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويريها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود ايجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشاكل التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلفا كيانات المؤسسة التي تؤثر على التصدير في البلد.

– لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي ،كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت إستراتيجية تشجيع، الصادرات كخيار تنموي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات .

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2009-2016

تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2009-2016

جدول (03\01) قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة (2009_2016)

Importateurs	Valeur exportée en 2009	Valeur exportée en 2010	Valeur exportée en 2011	Valeur exportée en 2012	Valeur exportée en 2013	Valeur exportée en 2014	Valeur exportée en 2015	Valeur exportée en 2016
Monde	45 193 920	57 050 974	73 436 306	71 865 749	65 998 138	60 387 689	34 795 951	29 992 101
Italie	5 701 581	8 779 265	10 440 847	11 512 555	9 016 807	8 189 921	5 263 625	5 208 346
Espagne	5 402 419	5 908 645	7 186 051	7 809 365	10 344 328	9 253 437	6 164 468	3 879 164
Etats-Unis d'Amérique	10 365 201	13 827 316	15 127 342	10 778 214	5 340 529	4 779 499	2 210 645	3 866 104
France	4 424 345	3 776 057	6 533 567	6 124 176	6 786 095	6 455 945	4 578 427	3 424 139
Brésil	1 465 881	2 415 434	3 233 931	3 395 476	2 661 287	2 680 817	1 481 833	1 616 165
Pays-Bas	3 265 210	4 163 527	4 916 228	5 256 734	4 823 530	4 730 782	1 970 204	1 470 837
Turquie	2 002 348	2 703 622	2 524 922	2 624 563	2 660 820	2 652 467	1 806 689	1 344 187
Canada	2 438 900	2 970 834	4 458 571	5 082 068	3 054 634	1 330 210	643 685	1 300 743
Royaume-Uni	1 141 756	1 290 000	2 855 041	3 668 058	7 202 280	5 072 669	2 429 917	1 061 293
Belgique	1 135 910	1 919 955	2 119 179	1 922 622	2 048 929	1 754 376	999 490	987 319
Portugal	960 327	1 014 609	1 848 519	1 710 968	1 603 741	1 760 513	911 949	848 679

المصدر :قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي .

Unité : milliers Dollar Amé

الشكل(03\01) تطور قيمة الصادرات خلال السنوات (2009_2016)

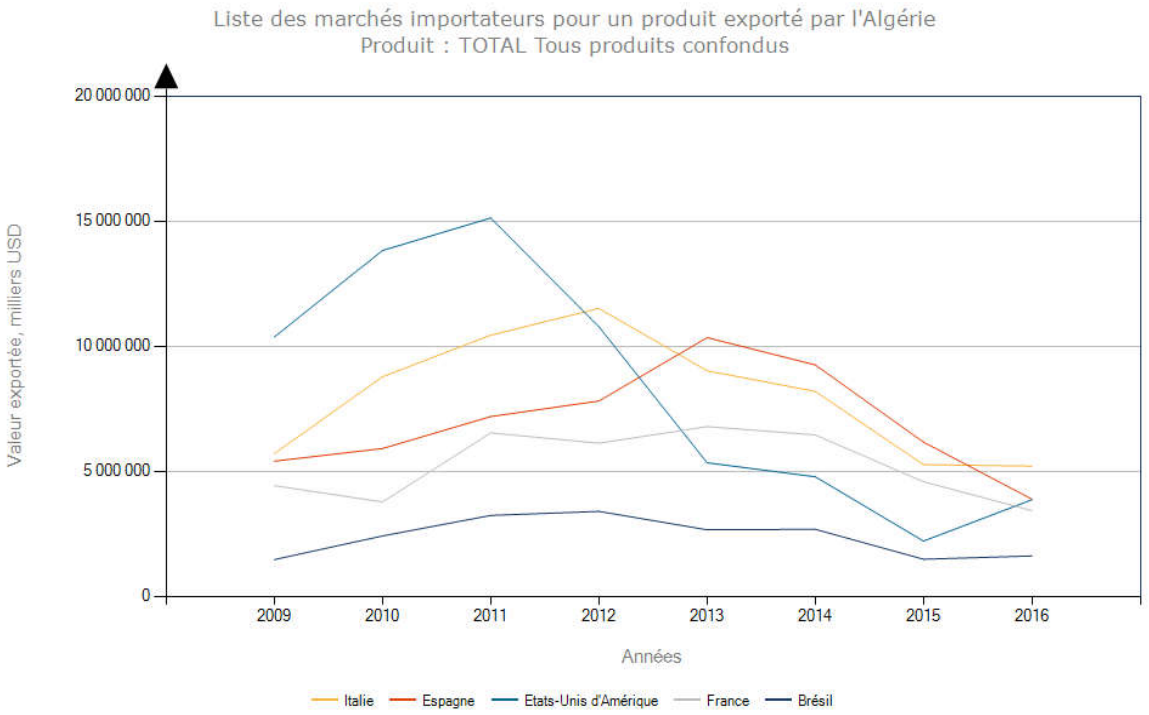

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية تعتبر الدول الاوروبية أو بالأحرى السوق الاوروبية، هي أول سوق تستهدفها السلع الجزائرية، وتكاد تعتمد عليها اعتمادا كليا ويظهر ذلك مختلف الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، كما نلاحظ أيضا المعاملات مع كلا من الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل وكندا تكتسب أهمية معتبرة، وذلك من خلال الارقام الواضحة في جدول الاحصائيات، حيث أن هذه المعاملات عرفت تذبذب، وذلك من خلال التقلبات التي عرفتها أسعار المحروقات باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد غي موارده على مصدر واحد وهو المحروقات .

المطلب الثالث: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2016

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2016

جدول (02\03) قائمة المنتوجات المصدرة من الجزائر خلال الفترة (2009_2016)

Unité : %

Code	Libellé produit	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2009	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2010	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2011	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2012	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2013	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2014	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2015	Part en valeur dans le cluster des exportations du pays, % en 2016
TOTAL	Tous produits confondus	100	100	100	100	100	100	100	100
27	Combustibles minéraux, huiles minérales et produits de leur distillation; matières bitumineuses; . . .	98,34	98,31	98,33	98,4	98,34	97,23	95,84	95,31
31	Engrais	0	0	0,01	0,01	0,06	0,52	1,21	1,49
28	Produits chimiques inorganiques; composés inorganiques ou organiques de métaux précieux, d'éléments . . .	0,43	0,42	0,56	0,62	0,52	1,05	1,46	1,16
17	Sucres et sucreries	0,02	0,41	0,36	0,3	0,42	0,38	0,43	0,78
29	Produits chimiques organiques	0,12	0,1	0,06	0,06	0,08	0,28	0,24	0,27
25	Sel; soufre; terres et pierres; plâtres, chaux et ciments	0,21	0,1	0,19	0,22	0,15	0,16	0,28	0,24
08	Fruits comestibles; écorces d'agrumes ou de melons	0,03	0,04	0,03	0,04	0,05	0,06	0,1	0,13
85	Machines, appareils et matériels électriques et leurs parties; appareils d'enregistrement ou . . .	0,01	0,01	0,01	0	0	0,01	0,01	0,1
84	Machines, appareils et engins mécaniques, réacteurs nucléaires, chaudières; parties de ces . . .	0,02	0,01	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,07
70	Verre et ouvrages en verre	0,04	0,05	0,04	0,03	0,03	0,03	0,04	0,06
15	Graisses et huiles animales ou végétales	0,01	0,02	0,02	0,02	0,01	0	0	0,04

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

نلاحظ أن من الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة لأنها تمتلك فيها ميزة نسبية من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة ،بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية والصناعية ،فالمواد نصف المصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات، أما الحديث عن الصادرات خارج المحروقات فالمسجل هو التدني المستمر في نسبها والتي تكاد تكون منعدمة في غالب الفترات.

المبحث الثالث: دراسة بعض المؤشرات النمو ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2009\2016

المطلب الأول: تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال 2009\2016

الجدول(03\03) نسبة سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار و الاورو) خلال الفترة 2001-2016.

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو	السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو
2001	77,2647	69,2002	2009	72,6467	101,2979
2002	79,6850	75,3573	2010	74,3199	103,4953
2003	77,3683	87,4644	2011	72,8537	102,2154
2004	72,0653	89,6425	2012	77,5519	102,1627
2005	73,3669	91,3211	2013	79,3809	105,4374
2006	72,6459	91,2447	2014	80,56	106,91
2007	69,3644	95,0012	2015	100,46	111,44
2008	64,5810	94,8548	2016	109,47	121,18

المصدر : ANDI

الشكل(02\03) نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو

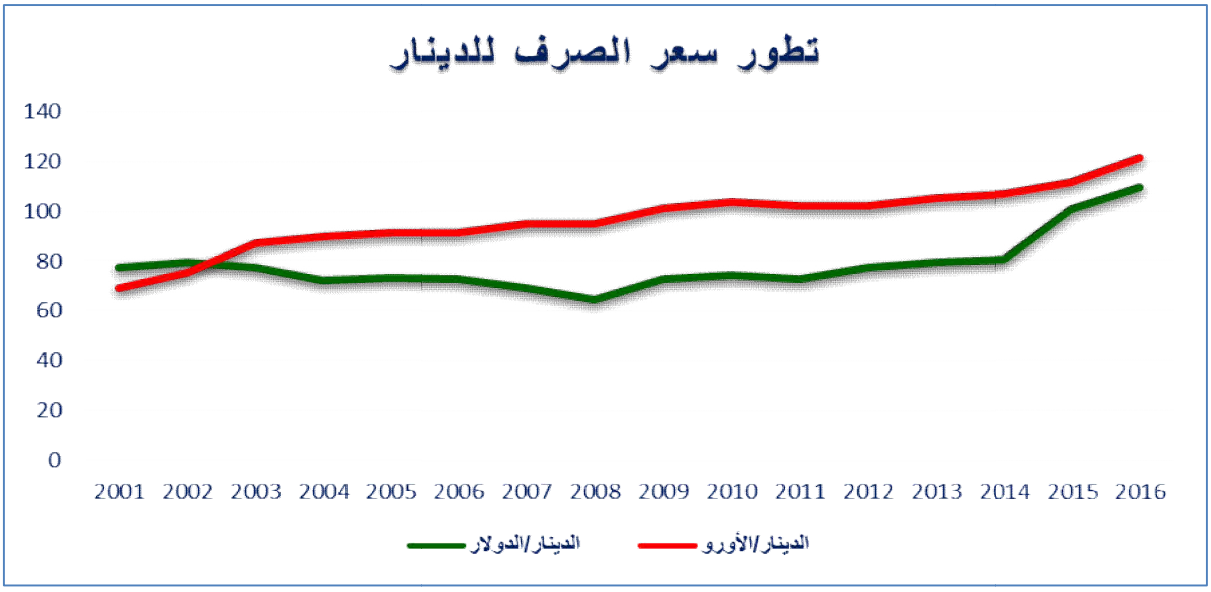

المصدر : ANDI

- انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 8.97%، وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 109.47 دولار/الدينار في عام 2016 مقابل 100.46 دولار/الدينار في عام 2015.

- إنخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 8.74 % في عام 2016 مقارنة مع عام 2015، إجتاز من 111.44 أورو/دينار في عام 2015 مقابل 121.18 أورو/دينار في عام 2016[1]، كما يتبين من خلال كل من الجدول الاحصائي وكذا الرسم البياني للمعطيات الواضحة الجدول أعلاه تظهر القوة التي اكتسبها اليورو مقابل كلا من الدينار والدولار حيث أنها تبرز مدى هيمنة وقوة الاتحاد الاوروبي اقتصاديا كما نجدر بالذكر انخفاض قيمة الدينار الجزائري وذلك نتيجة الضغوطات الدولية نتيجة انخفاض انخفاض أسعار البتول وبالتالي نقص الواردات من العملة الصعبة كما ان الجزائر تعمل على تكييف وتحريك قيمة العملة المحلية وفق لآليات محددة يتدخل في هذا البنك المركزي الجزائري غي ايطار ما يعرف بالسياسة النقدية والمالية (مجموعة الاجراءات التي تحدد قيمة العملة المحلية) .

[1] ANDI الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

المطلب الثاني: دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009_2016)

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد ،فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة [1].

الجدول(03\04) يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009/ 2016

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	45,186	57,090	72,888	71,736	64,867	60,129	34,565	29,311
الواردات	-37,402	-38,885	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670	-52,649	-49,437
الميزان التجاري	7,784	18,205	25,961	20,167	9,880	0,459	-18,083	-20,127

المصدر : بنك الجزائر

الشكل البياني: أنظر الملحق رقم 2

عرف الميزان التجاري الجزائري منذ سنة 2009 انتعاشا حيث أنه كان رصيده حوالي 7 مليار دولار حتى سنة 2011 حيث سجل في نلك السنة ما يقدر ب 58 مليار دولار، ولكن في سنة 2012 عرف انخفاض طفيف لكنه لم يظهر سالب حيث قدره بنك الجزائر في تلك السنة بحوالي 20 مليار دولار واستمر في الانخفاض مع محافظته على الايجابية الى سنة 2015 و 2016 اين ظهر سالبا بقيمة 18 و 20 مليار دولار على التوالي وذلك ما نتج عن الانخفاض في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009_2016)

ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما ،وذلك بسبب

[1] نسيمة ناصر،**مرجع سابق** ،ص 23.

تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد ،والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها اتجاه بقية دول العالم.

الجدول (03\05) تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009\2016

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرصيد الخارجي الجاري	0,402	12,149	17,766	12,418	1,153	-9,277	-27,289	-26,217
الميزان التجاري	7,784	18,205	25,961	20,167	9,880	0,459	-18,083	-20,127
الصادرات	45,186	57,090	72,888	71,736	64,867	60,129	34,565	29,311
المحروقات	44,415	56,121	71,661	70,583	63,816	58,462	33,081	27,918
أخرى	0,771	0,969	1,227	1,153	1,051	1,667	1,485	1,393
الواردات	-37,402	-38,885	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670	-52,649	-49,437
خدمات ،خارج عوامل ،صافي	-8,696	-8,340	-8,805	-7,006	-6,998	-8,141	-7,524	-7,342
دائن	2,986	3,567	3,745	3,822	3,778	3,555	3,475	3,433
مدين	-11,682	-11,907	-12,550	-10,828	-10,776	-11,696	-10,999	-10,776
دخل العوامل ،صافي	-1,318	-0,366	-2,039	-3,906	-4,521	-4,814	-4,453	-1,570
دائن	4,746	4,598	4,453	3,733	3,548	3,232	2,192	2,424
مدين	-6,064	-4,964	-6,492	-7,639	-8,068	-8,046	-6,645	-3,994
دفع الفوائد	-0,173	-0,110	-0,241	-0,134	-0,067	-0,045	-0,124	-0,027
أخرى	-5,891	-4,854	-6,251	-7,505	-8,002	-8,001	-6,521	-3,967
منها:حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,920	-3,930	-4,970	-6,342	-5,911	-5,256	-3,721	-2,913
تحويلات صافية	2,632	2,650	2,649	3,163	2,792	3,219	2,771	2,822
رصيد حساب رأس المال	3,457	3,177	0,375	-0,361	-1,019	3,396	-0,247	0,186
الاستثمار المباشر صافي	2,546	3,478	2,045	-0,009	0,000	-0,003	0,000	0,001
رؤوس الأموال الرسمية الصافية	1,515	0,136	-1,081	1,541	1,952	1,525	-0,688	1,589
السحب	2,198	0,575	0,067	-0,587	-0,384	0,517	-0,459	0,641
الاهتلاك	-0,683	-0,439	-1,148	0,266	0,062	0,748	0,001	1,144
الأخطاء والسهو صافي	-0,604	-0,437	1,411	-0,853	-0,446	-0,231	-0,460	-0,503
الرصيد الاجمالي	3,859	15,326	20,141	-1,306	-2,588	1,357	0,899	-2,044

التمويل	-3,859	-15,326	20,141	12,057	0,133	-5,881	-27,537	-26,031
زيادة الاحتياطات الاجمالية (-)	-2,278	-14,996	-20,035	-12,057	-0,133	5,881	27,537	26,031
حقوق أخرى للاستلام نابجة عن التوظيف	0,089	-0,078	0,102	-12,216	-0,239	5,556	27,242	25,557
مخصصات حقوق السحب الخاصة	-1,670	–	–	0,195	0,168	0,347	0,191	0,186
وضعية الاحتياطات لدى fmi	0,000	-0,252	-0,208	-0,036	-0,062	-0,022	0,104	0,288
الاحتياطات الاجمالية دون ذهب	148,910	162,221	182,224	190,661	194,012	178,938	144,133	114,138
بعدد أشهر استيراد والخدمات من غير العوامل	36,405	38,326	36,765	36,667	35,402	30,088	27,174	22,747
سعر الوحدة السلع لصادرات البترول	62,250	80,150	112,943	111,045	108,971	100,234	53,066	45,005

الوحدة: بالمليار دولار أمريكي. المصدر: بنك الجزائر

أدى الاستقرار المالي للجزائر خلال السنوات السابقة من تعزيز قدراتها المالية مما جعلها تقوم بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009 على الرغم من ذلك إلا انها لم تأثر تلك الازمة غي الاقتصاد الجزائري بقدر ما جعلته يوضح هشاشة وعدم مقاومة الاقتصاد لهذه الصدمات لكن بعد سنة 2009 لكن ذلك لم يجعل ميزان المدفوعات في حالة عجز، تجدر الإشارة أن السوق الدولية للطاقة تميزت باستقرار أسعار البترول الخام على مستويات مرتفعة ،مما جعل الميزان يمر بفترات ايجابية وذلك من عائدات الصادرات إلا غاية سنة 2014 .

أدّى التدهور الحاد في سوق النفط ،الذي بدأ في 2014 إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع في تلك السنة، وأدى الانخفاض في أسعار البترول سنة 2015 الى عجز في الميزان المدفوعات بقيمة 27,5مليار دولار، في سنة2016 ، أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول الى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6 ٪، ومع

ذلك سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6,1 ٪ وذلك من أجل الحد من العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار [1].

[1] تقرير بنك الجزائر 2016

خلاصة :

تعد المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل وتحريك عجلة نمو القطاع الاقتصادي الجزائري مجهودات فاشلة وذلك بالنظر الى مختلف الخصائص التي تظهر بشكل سلبي على نتائج هذه الدراسة حيث اتسمت هذه الدراسة ببعض الملاحظات التي تتميز بالتكرار ،لكن نتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الاقتصادية ،إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج ،وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية غي ظل هيمنة قطاع المحروقات على أكبر حصة من الصادرات الجزائرية حلال السنوات الاخيرة .

خاتمة

خاتمة :

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد، فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وقدرة الدولة على التصدير وما له من أثار على ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي، حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من أثار إيجابية وقوة للاقتصاد

ان التطور في مفهوم التنمية ومؤشراتها الجديدة أدى إلى إعادة التركيز على التحسين المباشر والمستمر لمستويات معيشة المجموعات الداخلية المتنوعة، وبصفة عامة فإن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكل ترتكز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني، وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية، وتبسط إجراءات الدفع بالخارج ،ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجل من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وذلك منذ بداية التسعينات أين باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات تقوم على تحرير الاقتصاد وخوصصته فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما ظهر في ميزان المدفوعات حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات ويبقى الشئ الايجابي الذي إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري طيلة سنوات عديدة .

اختبار الفرضيات :

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية :

الفرضية الأولى: يحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل ،حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية و أصبح من اللازم و الضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية ،زراعية).

الفرضية الثانية: إن تنافسية الصادرات الجزائرية هشّة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب إعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة حيث يعد قطاع المحروقات أهم مورد من العملة الصعبة للاقتصاد المحلي بحكم أن هذا الاقتصاد اقتصاد ريعي يعتمد اعتمادا كليا على المحروقات على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات ،إلاّ أنها باءت بالفشل الذريع و لم تكلل بالنجاح المنشود و لم تحقق النتائج المرجوة .

الفرضية الثالثة: تعد الاصلاحات التي صاحبت مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من بين أهم الخطوات الجريئة التي تم تجسيدها على الواقع المعاش للاقتصاد الوطني حيث أن هذه الاصلاحات جاءت كحلول لمعضلة نقص الاحتياط من العملة الصعبة للجزائر و لم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى نسب ضئيلة لا تتعدى خمسة بالمائة في أحسن الأحوال .

الفرضية الثالثة: تعد مختلف المحاولات التي تسعى من أجل الدفع بعجلة النمو من بين أهم المؤشرات التي ترافق الاقتصاد الجزائري حيث اعتبرت مختلف المؤشرات الاصلاحية التي تظهر كإصلاحات استعجاليه (اصلاحات قصيرة الأجل) من أهم القرارات التي وضعت من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي عامة

وبالصادرات الجزائرية خاصة بحيث أن هذه الاصلاحات جاءت كحلول بديلة أو كاقتراحات من أجل تسيير تلك المراحل الحساسة .

التوصيات :

من أجل التطور المستديم والاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي، فإن الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى ديناميكية تركز أكثر على الإنتاج والإبداع من التجارة وهذا يعني بالضرورة ضبط النشاطات التجارية باعتبارها في نظر الكثير كمصدر أساسي للأرباح الميسرة والسريعة وعليه ،فمن بين التوصيات الأساسية التي يمكن تقديمها ما يلي:

أ- إعطاء الأولوية و التحفيز أكبر للنشاطات و المشاريع الإنتاجية و الإبداعية دون التمييز بين أصحابها على أساس الجنسية.

ب- الاعتماد الفعلي على الطاقات البشرية الوطنية أينما كانت وبتثمين مبادراتهم وابتكاراتهم و إبداعاتهم .

ت- ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد و الإدارة أو التسيير لإطارات المؤسسات الصناعية و الإدارات المختلفة .

ث- القيام بعملية تحسيس متخذي القرارات بالأهمية الخاصة والقصوى للإبداع التكنولوجي.

ج- تدارك القصور في إهمال الأفكار و المنتجات و المشاريع و الموارد البشرية المحلية.

ح- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.

خ- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.

د- الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

نتائج الدراسة:

1 – أمر تحرير التجارة الخارجية يبقى ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ،لمواكبة التطورات في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتي تنطوي على أمر وجود تكتلات عالمية ،وإقليمية تخدم الاقتصاد الوطني من خلال التحفيزات والايجابيات التي تمدها هذه التكتلات.

2 – قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدآ من سنة 1962 ،واتبعت سياسة الحماية إلى غاية بداية السبعينات أين اتجهت نحو سياسة الاحتكار من خلا تأميم تجارتها الخارجية ،وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة من أجل القيام بدور فاعل في هذا القطاع ،وسنت العديد من التشريعات والقوانين في هذا الاتجاه .

3 – من خلال البحث نجد أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج واحد في التصدير هو البترول والذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية، وهذا ما يجعله عرضة إلى العديد من الصدمات ،والإخطار في حالة تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ،وبخصوص المنتجات خارج المحروقات فنجدها تكاد تكون معدومة .

4 – أدت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية من المحروقات إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وبالتالي تخفيض المديونية الخارجية.

أفاق البحث :

- واقع الاقتصاد الجزائري في ظل هيمنة قطاع المحروقات .
- مدى ملائمة المناخ الاستثماري وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري
- تطور اقتصاد الجزائر في ظل تبني سياسية تنويع الصادرات خلال القترة 2020\2030 .
- تطور صادرات خارج المحروقات افاق 2030.

قائمة الملاحق

ملحـــق رقم 1

جدول قائمة السلع التي تصدرها الجزائر نحوى الخارج

Code	Libellé produit	Valeur exportée en 2009	Valeur exportée en 2010	Valeur exportée en 2011	Valeur exportée en 2012	Valeur exportée en 2013	Valeur exportée en 2014	Valeur exportée en 2015	Valeur exportée en 2016
TOTAL	Tous produits confondus	45 193 920	57 050 974	73 436 306	71 865 749	65 998 138	60 387 689	34 795 951	29 992 101
27	Combustibles minéraux, huiles minérales et produits de leur distillation; matières bitumineuses; . . .	44 443 037	56 087 313	72 212 502	70 716 189	64 902 417	58 713 994	33 348 367	28 585 809
31	Engrais	144	2 594	9 665	9 362	38 443	311 126	420 990	447 564
28	Produits chimiques inorganiques; composés inorganiques ou organiques de métaux précieux, d'éléments. . .	194 488	240 991	412 482	447 969	343 778	634 907	506 950	347 657
17	Sucres et sucreries	9 181	233 695	267 777	212 026	275 679	230 789	150 808	233 923
29	Produits chimiques organiques	53 680	59 545	45 444	40 652	53 066	170 900	84 901	79 844
25	Sel; soufre; terres et pierres; plâtres, chaux et ciments	93 848	54 664	140 656	157 013	100 253	99 139	96 348	72 490
08	Fruits comestibles; écorces d'agrumes ou de melons	14 366	22 701	25 375	26 291	29 980	39 196	34 855	37 807
85	Machines, appareils et matériels électriques et leurs parties; appareils d'enregistrement ou . . .	5 012	5 170	4 333	2 354	1 445	4 616	3 068	29 399
84	Machines, appareils et engins	10 595	8 079	12 376	10 098	6 408	5 977	3 569	22 189

	mécaniques, réacteurs nucléaires, chaudières; parties de ces . . .								
70	Verre et ouvrages en verre	16 768	27 071	27 143	20 807	22 915	19 043	13 551	16 796
15	Graisses et huiles animales ou végétales; produits de leur dissociation; graisses alimentaires . . .	3 688	9 458	11 960	11 382	3 491	441	1 171	12 486

المصدر :صندوق النقد الدولي

الوحدة :مليار دولار أمريكية

الملحق رقم 2 : الميزان التجاري 2009\ 2016

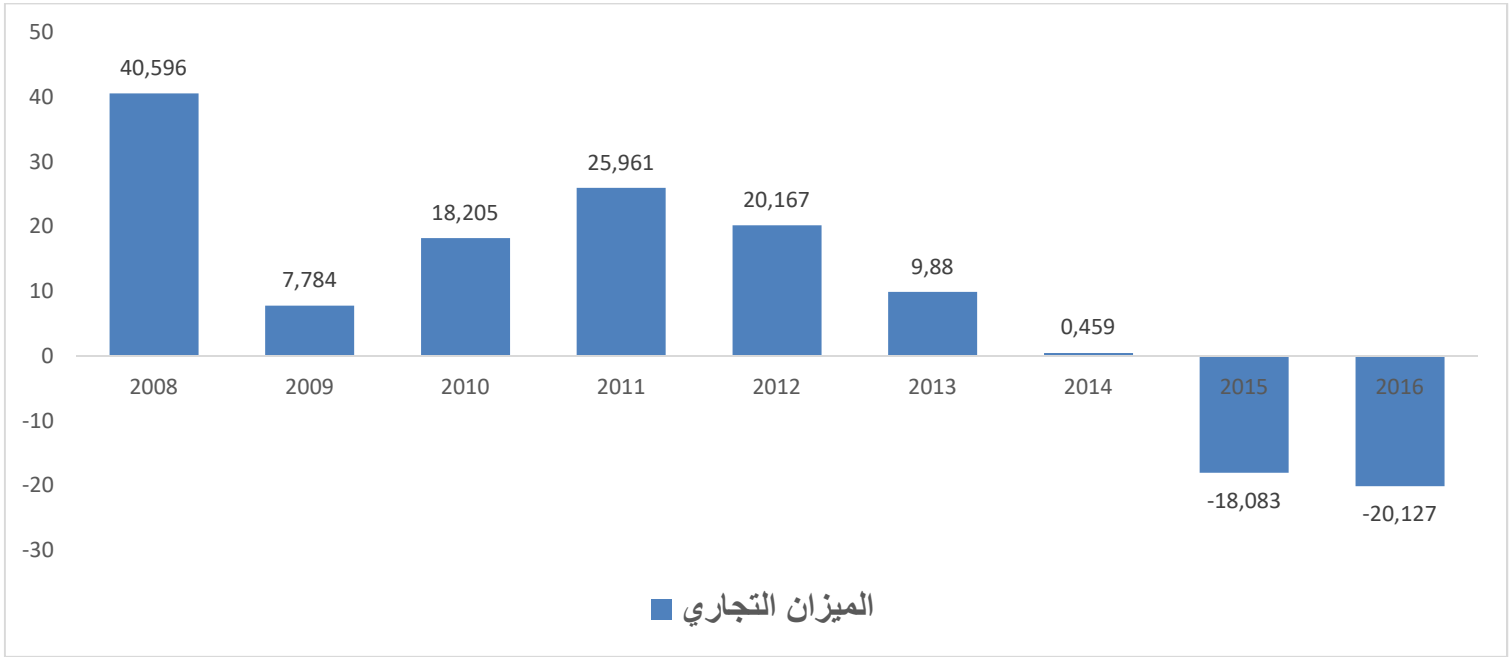

الوحدة :مليار دولار أمريكية

المصدر : بنك الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- محمد أحمد الدوري، **في التجارة الخارجية**، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، 2007.
- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، 1991م/1411ه، الطبعة الثانية، 1993م/1413ه، الدار المصرية اللبنانية.
- عادل أحمد حشيش،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الدار الجامعية ،1993،دون طبعة .
- رعد حسن الصرن ،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ،الجزء الأول ،دار الرضا القاهرة ،مصر ،2000.
- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، دون طبعة، مصر .
- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية،مصر، 2000، دون طبعة.
- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1991م.
- مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، 1988.
- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية نظريات وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.
- عادل أحمد حشيش و آخرون ،**سياسات الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية الجديدة للنشر،1998
- جاسم محمد ،**التجارة الدولية** ،دار زهران ،الأردن،د ط ،2006.
- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010م/1431ه.
- كلاوس روزو، **ترجمة عدنان عباس علي ،الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي** ، جامعة قار يونس ، بنغازي ،1990.
- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية (ترجمة وتعريب : محمود حسن حسني و محمود حامد حمود)**، المملكة العربية السعودية – الرياض – دار المريخ للنشر ،2006.

- محمد بلقاسم حسن بهلول ،**الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1990
- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006 .
- ابو فواز،**التنمية الاقتصادية و التخطيط** ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ،مركز نبراس، المملكة العربية السعودية .
- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي :مبادئ و تطبيقات** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

أطروحات الدكتوراه و مذكرات :

- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، (أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد ، مذكرة منشورة) ، الجزائر ،2011/2010 .
- عبد الرشيد بن ديب،**تنظيم وتطوير التجارة الخارجية**، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2002\2003 .
- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 \2004، غير منشورة .
- كيداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على دالة توزيع الدخل في الجزائر**، رسالة دكتورا ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،غير منشورة،2014/2013 .
- بن قبلية زين الدين، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي** ، رسالة دكتورا ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،غير منشورة ، 2016/2015 .
- عبد الكريم بريشي ،**دور الضرائب في اعادة توزيع الدخل** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان ، الجزائر ،2014\2013

- شنيني سمير،**التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة2004/1989**، (رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حاسيبة بن بوعلي شلف، غير منشورة) ، الجزائر ،2006/2005.
- أوقارة عبد الحليم، **دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969-2002)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005 .
- عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
- ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستر، جامعة وهران، الجزائر، منشورة، 2013_2014 .
- معاذ صغير، **تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، غير منشورة، 2012_ 2013 .
- بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري** ، رسالة ماجستير ،جامعة ورقلة، الجزئر ، ،2017 .
- ناصر الدين قريبي ،**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي** ،مذكرة ماجستير ،جامعة وهران ،2014/2013.
- نسيمة ناصر ،**دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة "2012/2005**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014/2013.

البحوث العلمية و المقالات :

- رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، المجلد رقم5، العدد 17، حزيران 2013 .
- عماري عمار، **مداخلة بعنوان:اشكالية التنمية المستدامة و ابعادها**، مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"،ايام 07 و 08 افريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

- د. علة مراد ،بن سهلة تاني توفيق ،**قراءة ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر اصلاح اقتصادي بيئة سياسية وتنمية مستدامة** ،ملتقى وطني ،جامعة تلمسان ،2014 .
- بن لدغم فتحي، **واقع الإصلاحات المصرفية و الصيرفة الإلكترونية في ظل بيئة مؤسساتية جزائرية متغيرة** ، الملتقى الوطني في تلمسان،2014 .

المواقع الالكترونية :

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي www.market analyses toolls.com
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار .www.ANDI. com
- الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank d algerai.org

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الشكل رقم	الصفحة
(01\01) يوضح أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة	ص 14
(01\02) يوضح دورة حياة المنتوج	ص 36
(01\03) تطور قيمة الصادرات خلال السنوات	ص 56
(02\03) نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو	ص 60

قائمة الجداول

الجدول رقم	الصفحة
(01\02) إنتاج وحدة واحدة بدلالة ساعات العمل	ص 33
(01\03) قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة (2009_2016)	ص 55
(02\03) قائمة المنتوجات المصدرة من الجزائر خلال الفترة (2009_2016)	ص 57
(03\03) نسبة سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار و الاورو) خلال الفترة 2001-2016	ص 59
(04\03) يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009\2016	ص 61
(05\03) تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009\2016	ص 62

البسملة

الشكر والتقدير

الاهداء

ملخص

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة.....أ

الفصل الاول : النمو الاقتصادي من الجانب النظري

تمهيد..... 7
المبحث الأول :مفاهيم حول النمو الاقتصادي..... 8
المطلب الأول :مفهوم النمو الاقتصادي.....8
المطلب الثاني :مقاييس النمو الاقتصادي.....10
المطلب الثالث :محددات النمو الاقتصادي.....11
المبحث الثاني :استراتيجيات النمو وعلاقتها بالتنمية..... 16
المطلب الاول :استراتيجية النمو المتوازن 16
المطلب الثاني :استراتيجية النمو غير المتوازن.....16
المطلب الثالث :علاقة النمو بالتنمية والتنمية المستدامة.....18
المبحث الثالث:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 21
المطلب الاول :نظريات النمو الاقتصادي 21
المطلب الثاني :نماذج النمو الاقتصادي.....23
خلاصة..... 26

الفصل الثاني:عموميات حول التجارة الخارجية

تمهيد 28
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية..... 29
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....29
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.....30
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية.....32
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية..... 33
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية..... 33
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....36
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية 37
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية 40
المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية مفهوم وأهداف 40
المطلب الثاني: التجارة الخارجية بين الحرية و الحمائية.....41

خلاصة..... 45

الفصل الثالث: نظرة عامة حول مؤشرات النمو

تمهيد 47
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 48
المطلب الأول: ضغوطات الظروف الدولية 48
المطلب الثاني: استراتيجية الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1962 \1994 48
المطلب الثالث: الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وفق الإستراتيجية الجديدة للتنمية2001 \2014 52
المبحث الثاني: نظرة عامة حول الصادرات 55
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الصادرات..... 55
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2009-2016 56
المطلب الثالث: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2016..... 58
المبحث الثالث: دراسة بعض المؤشرات النمو ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2009\2016.... 61
المطلب الأول: تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال 2009\2016 61
المطلب الثاني: دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009_2016)..... 63
المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009_2016)..... 63
خلاصة..... 68
خاتمة..... 69
المصادر و المراجع
الملاحق